

Distr.: General
29 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 نيسان/أبريل 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة التقرير السابع والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 15 نيسان/أبريل 2020، والذي تلقينته من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة 24 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوينة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوينة والهرسك، طبقاً للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوينة والهرسك واستنتاجات مؤتمر لندن الذي عُقد يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 1995، أقدم إليكم طيه التقرير السابع والخمسين للممثل السامي. وأرجو ممتناً تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن كي ينظروا فيه.

وهذا هو تقريري الدوري الثالث والعشرون الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوينة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في 26 آذار/مارس 2009. ويغطي هذا التقرير الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 15 نيسان/أبريل 2020.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوة على ما يرد في التقرير، أو إن كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضامينه، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين إنزكو

الممثل السامي المعني بالبوينة والهرسك

التقرير السابع والخمسون للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى 15 نيسان/أبريل 2020. وفي وقت كتابته، كانت البوسنة والهرسك - شأنها شأن كل بلد آخر تقريباً على هذا الكوكب - تصارع في محاربة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويواجه مواطنو البوسنة والهرسك هذه الظروف الاستثنائية بالانضباط والتضامن والوحدة، مما يسهم في الجهود التي تبذلها السلطات للاستثمار في إنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش. وأرحب أيضاً بحقيقة أن القادة السياسيين وقادة المؤسسات أظهروا مستوى غير عادي من الاستعداد للتعاون والتنسيق في فترة الأزمة، ولا سيما في بدايتها. ومع ذلك، وبمرور الوقت، ومع ظهور ما يشير إلى أن الأزمة الصحية أصبحت تحت السيطرة نسبياً، عاود بعض السياسيين خطابهم الانقسامية مرة أخرى.

ولكي تتجح الجهود التي تبذلها السلطات لمكافحة الجائحة والتخفيف من أثارها، يجب أيضاً أن تكون تلك الجهود جيدة التصميم وذات أهداف محددة على نحو سليم ومنسقة تنسيقاً وثيقاً. كما يجب أن تلتزم التزاماً كاملاً بالإطار الدستوري والقانوني للبلد، وأن تكون متناسبة وشفافة، وأن تمتثل دائماً تمام الامتثال لأعلى المعايير الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المنصوص عليه أيضاً في دستور البوسنة والهرسك. والأهم من كل شيء، يجب ألا تُستخدم الأزمة التي تواجهها البوسنة والهرسك حالياً بأي حال من الأحوال لتعزيز أو تحقيق مصالح حزبية سياسية أو أهداف سياسية ضيقة.

ويقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والمادية إلى سلطات البوسنة والهرسك على مختلف المستويات، في الوقت الذي يشجع فيه القادة السياسيين وقادة المؤسسات في البوسنة والهرسك على تحسين تعاونهم وتنسيقهم، ويساعدهم في هذه الجهود. ويقوم المجتمع الدولي أيضاً برصد عمل سلطات البوسنة والهرسك عن كثب على جميع المستويات، استناداً إلى المبادئ المذكورة أعلاه. ومن المهم الاعتراف بالعمل الهام الذي تقوم به مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك، التي قامت، وفقاً لولاية كل منها، بدور مفيد وبناء للغاية في مساعدة البوسنة والهرسك على إدارة هذه الأزمة.

وفي حين أن التحديات المرتبطة بالجائحة قد احتلت موقع الصدارة الآن، فإن من واجبي، بصفتي الممثل السامي المسؤول عن دعم الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، أن أوجه انتباه الأمين العام إلى التطورات السابقة التي تتحدى المبادئ الرئيسية للاتفاق من جوانب عديدة.

وفي هذا الصدد، لا بد لي من الإبلاغ عن أن تعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك الجديد على مستوى الدولة لم يتم إلا في نهاية عام 2019 تقريباً، أي بعد أكثر من عام كامل على الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك التي جرت في عام 2018، بينما لم يعين بعد أعضاء حكومة كيان الاتحاد الجديدة وأعضاء اثنتين من حكومات الكانتونات العشر. ولم يكن هناك أيضاً حوار سياسي حقيقي لتسوية الوضع المتعلق بمدينة موستار، حيث لم تجر انتخابات محلية منذ أكثر من عقد من الزمن.

وعلاوة على ذلك، فإن الوعد بإحراز تقدم عقب تعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر قد تبدد بحلول شباط/فبراير، عندما ردت سلطات جمهورية صربسكا التي يقودها حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين على حكم أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يؤكد اختصاص

الدولة بمسألة ممتلكات الدولة، بالتهديد مجدداً بالانسحاب من مؤسسات البوسنة والهرسك واتباع سياسة عرقلة جميع عمليات صنع القرار على مستوى الدولة بنجاح كبير. وهذه هي نتيجة تهديدات مماثلة أطلقها الحزب المذكور وحلفاؤه على مدى العقد الماضي وتغاضى عنها المجتمع الدولي، وتمثل استمراراً لاعتداء سلطات جمهورية صربسكا على أسس الاتفاق الإطاري العام للسلام الذي بدأ في أيلول/سبتمبر 2019، على النحو المبين في تقريره السابق.

ونتيجة لذلك، تجد دولة البوسنة والهرسك نفسها، ضمن أمور أخرى، في خضم جائحة صحية بدون ميزانية معتمدة على مستوى الدولة يمكن في إطارها توجيه الأموال على النحو المناسب لتلبية أكثر المطالب إلحاحاً. وبدلاً من ذلك، تعمل مؤسسات البوسنة والهرسك في إطار تمويل مؤقت، مما يوفر مرونة أقل بكثير. وكمثال على ما أمكن القيام به، رأينا جمعية مقاطعة برتشكو تعتمد في 25 آذار/مارس ميزانية لعام 2020 وقانوناً بشأن تنفيذها يأخذان في الاعتبار الحالة الراهنة، وبرنامج الأساس - من خلال عمليات إعادة التخصيص وفرض قيود على المنح والنفقات المادية - لاستخدام هذه الأموال للتخفيف من العواقب الطبية والاقتصادية لمرض كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد أيضاً على أن اعتماد ميزانية عام 2020 على مستوى الدولة شرط مسبق لتنظيم وإجراء الانتخابات المحلية في البوسنة والهرسك، المقرر إجراؤها حالياً في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن من المرجح أن تتأخر، لأن الأعمال التحضيرية التقنية لها تزداد صعوبة، إن لم تكن غير مجدية تماماً، بسبب القيود المفروضة على التنقل والتجمعات وغير ذلك من التدابير اللازمة لمكافحة الجائحة.

وعلى أية حال، ووفقاً لتصريحات رئيس حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، من المتوقع أن يُستأنف تعطيل صنع القرار على مستوى الدولة متى انتهت الأزمة، وهو ما سيكون تطوراً مقلقاً للغاية.

لقد حان الوقت لأن تفي السلطات على جميع المستويات في البوسنة والهرسك بالتزامها بدولة سلمية تتوافر لها مقومات البقاء وماضية في طريق لا رجوع عنه نحو الاندماج في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وأحث الزعماء السياسيين على أن يرتقوا إلى مستوى التحديات المحدقة حالياً، وأن يتخذوا من حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاق الإطاري العام للسلام، في عام 2020، حافزاً لتحقيق هذه الغاية.

وأنتوقع أن تنفذ السلطات في البوسنة والهرسك هذه التوصيات وأن تعالج أوجه القصور التي تم تحديدها قبل نقشي الجائحة ومنذ نقشيها على النحو المشار إليه في هذا التقرير.

أولاً - مقدمة

1 - هذا هو تقرير الدوري الثالث والعشرون الذي أقدمه منذ أن توليتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوينة والهرسك في عام 2009. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في التقارير السابقة، ومعلومات عن التطورات المستجدة على أرض الواقع، واستشهادات ذات صلة بالموضوع، وتقييماً محايداً أجرته لمدى تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في المجالات الرئيسية التي تتدرج ضمن مسؤوليتي عن دعم الجوانب المدنية من الاتفاق.

2 - وما زلتُ أركزُ على الوفاء بولائتي وفقاً للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع. ولهذا الغرض، واصلتُ تشجيع سلطات البوينة والهرسك على التقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، الأمر الذي يفترض مسبقاً الامتثال الكامل لأحكام الاتفاق. ولا مناص من الإصرار على أن يظل اهتمام السلطات منصّباً على الامتثال الكامل، وإلا فإن ذلك ينطوي على خطر التشجيع على المزيد من التراجع عن الإصلاحات التي أُجريت لتنفيذ الاتفاق. ويؤيد مكتبي أيضاً بشكل تام طموحات البوينة والهرسك المتعلقة بالاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من القرارات المعتمدة لمؤسسات البوينة والهرسك.

ثانياً - آخر المستجدات السياسية

ألف - المناخ السياسي العام

3 - لقد أدى تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البوينة والهرسك في أوائل آذار/مارس، كما في أماكن أخرى، إلى خلق واقع جديد. فهذه المأساة الإنسانية غير المسبوقة تؤثر على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. وفي 15 نيسان/أبريل، كان عدد الأشخاص المعروف إصابتهم في البوينة والهرسك يبلغ 106 1 أشخاص، في حين تأكدت وفاة 42 شخصاً بسبب الفيروس.

4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت سلطات جمهورية صربسكا من خطابها ولجأت إلى اتخاذ إجراءات متكررة تستهدف سيادة البوينة والهرسك وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن الاختصاصات والمؤسسات المقامة على مستوى الدولة. وبشكل التفسير الخاطي للاتفاق الإطاري العام للسلام - ولا سيما فيما يتعلق بالطابع الدستوري للبوينة والهرسك والكيانين، والاختصاصات والمؤسسات المقامة على مستوى الدولة، وسلطة الممثل السامي وقراراته السابقة - عنصراً أساسياً في السياسة التي تنتهجها منذ وقت طويل سلطات جمهورية صربسكا بقيادة حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، والتي إن استمرت لن تمثل تحديات فحسب، بل يمكن أن تتحول إلى واقع يتخذ صورة تراجع عن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام.

5 - وقد حاولت سلطات جمهورية صربسكا باستمرار فرض هذا التفسير الخاطي بإشارتها إلى البوينة والهرسك على أنها اتحاد دول ذو سيادة محدودة ومشتقة أنشأه كيانات كانا موجودين من قبل بوصفهما صاحبي سيادة. وهذا التفسير لا يمثل ردة عمّا ورد في الاتفاق الإطاري العام للسلام فحسب، بل يهدف أيضاً إلى توفير الأساس لمطالبات الشعب الصربي و/أو جمهورية صربسكا بالحق في تقرير المصير، كما يتضح من الاستنتاجات التي انتهت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد توافقت مع ذلك إشارات علنية إلى جمهورية صربسكا بوصفها "دولة" (للشعب الصربي).

6 - وقد دأبت سلطات جمهورية صربسكا على المطالبة بالعودة إلى ما يسمى "صيغة دايتون الأصلية"، مؤكدة خطأ أن الكيانين تنتمي إليهما أي مؤسسة من مؤسسات الدولة لا يُشار إليها صراحة في دستور البوسنة والهرسك على أنها من مؤسسات الدولة وأي مسؤولية دستورية لا يرد صراحة في المادة الثالثة-1 من دستور البوسنة والهرسك أنها من مسؤوليات مؤسسات الدولة، وأن مؤسسات البوسنة والهرسك التي ينبغي أن تكون موجودة هي فقط تلك المذكورة صراحة في دستور البوسنة والهرسك. ويهدف هذا الخطاب عن "صيغة دايتون الأصلية" إلى حرمان المؤسسات المقامة على مستوى الدولة من معظم الاختصاصات التي تولتها وفقا للصلاحيات الدستورية للدولة، وإلى عرقلة أي محاولة لاعتماد تشريع على مستوى الدولة في مجال من مجالات الاختصاص المعقودة على مستوى الدولة أو إنشاء مؤسسة على مستوى الدولة. واحتلت المطالبة باستعادة الاختصاصات التي يُزعم أن الدولة "اغتصبتها" - لا سيما فيما يتعلق بالدفاع والضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، موقعا بارزا في الاستنتاجات التي خلصت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 11 تشرين الثاني/نوفمبر وفي إجراءات المتابعة التي اتخذتها حكومة جمهورية صربسكا.

7 - وواصلت سلطات جمهورية صربسكا تقويض المؤسسات المقامة على مستوى الدولة، محاولة إثبات عدم كفاءتها وعدم فعاليتها وعدم إفادتها لمصالح جمهورية صربسكا. وأصيب العديد من المؤسسات المقامة على مستوى الدولة، بما في ذلك الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، بالشلل لأن عملها قد أوقفه فعليا حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين إلى حين تعيين مرشحه لرئاسة مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن الاتفاق المتعلق بهيئة رئاسة البوسنة والهرسك الذي تم التوصل إليه في 19 تشرين الثاني/نوفمبر قد مثل اختراقا في تشكيل مجلس الوزراء الذي طال انتظاره، وكذلك في الوفاء بالالتزامات المتبقية على عاتق البوسنة والهرسك تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي، مما يبعث على الأمل في إحراز تقدم متسارع، فإن المؤسسات المقامة على مستوى الدولة قد شُلت مرة أخرى في بداية عام 2020.

8 - وفي 17 شباط/فبراير، وعقب قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في 7 شباط/فبراير بإعلان عدم دستورية بعض أحكام قانون جمهورية صربسكا بشأن الأراضي الزراعية وتأكيد الاختصاص الحصري للدولة فيما يتعلق بمسألة ممتلكات الدولة، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا عددا من الاستنتاجات التي تطالب، ضمن جملة أمور أخرى، ممثلي جمهورية صربسكا في مؤسسات البوسنة والهرسك بتعليق اعتماد أي قرار في هيئات البوسنة والهرسك إلى أن يتم اعتماد قانون يوقف ولايات القضاة الأجانب العاملين في المحكمة وإلغاء قرار المحكمة. وأسفرت الجهود الهادفة إلى عرقلة اعتماد قرارات الهيئات التشريعية للبوسنة والهرسك إلى تقليص الإيرادات المتاحة لمؤسسات الدولة، مما يقوض قدرتها على الوفاء الكامل بالتزاماتها الدستورية والقانونية وعلى الاستجابة على النحو المناسب للظروف الاستثنائية، مثل جائحة كوفيد-19 أو الأعداد الوافدة المتزايدة من المهاجرين اعتبارا من الربع الأخير من عام 2019.

9 - واستهدفت سلطات جمهورية صربسكا على وجه التحديد الممثل السامي والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، حيث يُنظر إليهما بحق على أنهما حارسان لدستور البوسنة والهرسك. وهذا أيضا هو بيت القصيد وراء طلب جمهورية صربسكا بعزل القضاة الأجانب في المحكمة. وفي هذا الصدد، تطالب الاستنتاجات التي خلصت إليها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 17 شباط/فبراير بأن لا تقبل جميع مؤسسات جمهورية صربسكا أو تنفذ أي "قرارات مخالفة لصيغة دايتون وغير ديمقراطية" في المستقبل تصدر

عن الممثل السامي والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. كما أن التجاهل المستمر لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي لم تنفذ بعد يزيد من تفويض السلطة القضائية للدولة.

10 - ورافقت الإجراءات التي اتخذتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تصريحات لها نفس المغزى، كان فيها رئيس حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، هو الأعلى صوتاً في الطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واختصاصاتها ومؤسساتها، لا سيما قبيل وبُعيد الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا التي عقدت في 17 شباط/فبراير، فيما يتعلق بقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك⁽¹⁾⁽²⁾.

11 - وبالتوازي مع ذلك، لا يزال الاتحاد يعاني من اختلال وظيفي مزمن. وقد حافظ حزب العمل الديمقراطي وهو حزب من العرق البوسنوي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك على تحالفهما القائم منذ قِط طويل، الذي انضم إليه حزب الجبهة الديمقراطية المتعدد الأعراق والاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك ذو الأغلبية البوسنوية، ولكن وجهات النظر المختلفة والسياسات المتباينة لم تسهم إسهاماً يذكر في التغلب على حالة الجمود الراهنة في الاتحاد. ولم تُتخذ أي خطوات نحو تعيين حكومة جديدة للاتحاد في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2018، بسبب إصرار الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك على أن ذلك يجب أن يسبقه تعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، لكي يشمل، على ما يبدو، تعديلات لتسوية ما يرى الحزب أنه مسألة "التمثيل الشرعي للشعوب المؤسّسة"، وهو شرط يرفضه حزب العمل الديمقراطي.

12 - ولم يحرز أيضاً أي تقدم في وضع اللمسات الأخيرة على تعيين قضاة في المحكمة الدستورية الاتحادية، حيث أوقف رئيس الاتحاد مارينكو تشافارا (من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي) الإجراءات. وتعمل المحكمة حالياً بخمسة قضاة فقط من أصل القضاة التسعة المطلوبين، وهو الحد الأدنى للنصاب القانوني. وعلاوة على ذلك، لا يستطيع فريق المحكمة المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية الاجتماع واتخاذ قرارات نظراً لعدم وجود نصاب قانوني لذلك، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على صنع القرار في جمعيات الكانتونات وفي مجلس شعوب الاتحاد.

13 - ولم تحرز الأحزاب التي تتخذ من الاتحاد مقراً لها أيضاً أي تقدم نحو حل المسائل الناشئة عن قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار، حيث لم تُجر انتخابات محلية منذ عام 2008. ولم ينفذ أيضاً بصورة مرضية الالتزام المتبقي على عدة كانتونات في الاتحاد

(1) "كثيراً ما يسألني الناس: ما الذي ننتظرون؟ لماذا لا نؤكد حقنا في تقرير المصير؟ يقترح الكثيرون أن نعزز عملية تسمى 'خروج جمهورية صربسكا'، على غرار ما رأيناه في الاتحاد الأوروبي. إذا كان بإمكانهم أن يفترقوا بسلام، فباستطاعتنا ذلك أيضاً". السيد دوديك، شبكة برقا، 16 شباط/فبراير 2020.

(2) "إن هذا الكيان الاحتلالي، أو كما يسمونه، المحكمة الدستورية، للبوسنة والهرسك، يريد أن يأخذ كل شيء بعيداً عن [جمهورية صربسكا]. كيف يمكننا احترام هذا الوحش؟! إذا استسلمنا الآن، فإنهم سيأخذون غاباتنا، ومياهنا، والتيار الكهربائي الذي نولده، ومنافعنا العامة... لقد ابتكر استراتيجيتهم ذلك كوسيلة لخلق جمهورية صربسكا. ولكن هذا سيذهب أدراج الرياح. والأرجح هو اختفاء البوسنة والهرسك قبل أن يتحقق ذلك. إنهم يعتقدون في سراييفو أن البوسنة والهرسك هي بقرة هندية مقدسة لا يمكنك حتى النظر إليها". السيد دوديك، صحيفة، *Večernje Novosti*، 22 شباط/فبراير 2020. "إن البوسنة والهرسك ستنتهار من داخلها، ولا تحتاج إلى أحد لتدميرها. سيأتي وقت يملّ فيه الأجانب من كل هذا. وبمجرد ابتعادهم، لن يكون للبوسنة وجود. الشيء الوحيد الذي سيبقى مؤدياً لوظائفه، هو ما يؤدي وظائفه حالياً، وهي جمهورية صربسكا. ومن المحتمل أن يقسم البوسنيون والكروات أنفسهم إلى وحدتين إقليميتين". السيد دوديك، صحيفة، *Večernje Novosti*، 22 شباط/فبراير 2020.

بمواومة دساتيرها مع دستور الاتحاد لكفالة المساواة الكاملة للصرب كشعب مؤسس. وفي كانتون سراييفو، تسبب تغيير حكومة الكانتون الذي قاده حزب العمل الديمقراطي في سلسلة من الأحداث والإجراءات التي أثارت مسائل تتعلق بالامتثال للإطار الدستوري الذي يحكم إجراء انتخاب رئيس جمعية كانتون سراييفو ونائب رئيس الجمعية، مما استلزم مني تقديم تفسيراتي والحث على التقيد بالالتزامات الدستورية.

14 - في شباط/فبراير، وبعد أن أعلن السيد دوديك، عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في وقت سابق تأييده لتنفيذ الحكم الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2019 عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية *أورلوفيتش وآخرون ضد البوسنة والهرسك* فيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي شُيّدت بصورة غير قانونية في عام 1998 على ممتلكات خاصة لأسرة أورلوفيتش في قرية كونيفيتش بوليه، بالقرب من براتوناك، في جمهورية صربسكا، تراجع علناً عن موقفه⁽³⁾. وكانت المحكمة قد أمرت في حكمها بنقل الكنيسة في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ دخول قرارها حيز النفاذ ودفع تعويض نقدي للمدعين.

15 - ولا يزال التصدي للفساد والجريمة المنظمة سبباً لخيبة أمل الجمهور العميقة الجذور في نظام العدالة الجنائية. فلم ينفذ بعد قانون الاتحاد المعتمد في عام 2014 بشأن إنشاء إدارة خاصة للمدعين العامين والمحاكم للتعامل مع قضايا مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. ومما يدل أيضاً على هذه المشكلة انعدام التقدم في قضيتين حظيتا بتغطية إعلامية كبيرة، إحداهما في بانيا لوكا والأخرى في سراييفو، لشابيين قُتلا في ظروف مريبة، يزعم النشطاء أن السلطات لجأت فيها إلى التسرُّ. وتتسأ شواغل أخرى من استمرار ممارسة التدخل السياسي غير اللائق في عمل الشرطة الميداني.

16 - واستمر في البلد قدوم تدفقات المهاجرين الذين كانوا يحاولون العبور إلى الاتحاد الأوروبي على مدى الأشهر الستة الماضية، ولكنه تباطأ إلى حد كبير بسبب جائحة كوفيد-19. ويوجد حالياً ما بين 6 500 و 8 000 مهاجر في البوسنة والهرسك. ولا يزال توفير إمكانية الحصول على السكن المؤقت والغذاء وفقاً للمعايير الإنسانية يشكل تحديات رئيسية تواجه سلطات البوسنة والهرسك. غير أن هذه الحالة تحسنت في الآونة الأخيرة، مما أسهم أيضاً في تخفيف حدة التوترات بين السلطات والمهاجرين والسكان المحليين. ولا يزال جميع المهاجرين في البوسنة والهرسك يقيمون في الاتحاد فقط، حيث لا تزال سلطات جمهورية صربسكا ترفض إيواء أي مهاجرين في جمهورية صربسكا.

17 - والاتجاهات الملحوظة مثيرة للجزع ويجب عكس مسارها. وكما أكد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في بيانه الصادر في 4 كانون الأول/ديسمبر، فإن أفضل خدمة لمصالح جميع مستويات الحكومة ليس التراجع عن الإصلاحات الأساسية، بل تنفيذ إصلاحات تطلعية تدعم وتعزيز أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها، وتعزيز تولى السلطات المحلية زمام الأمور. وتُظهر جائحة كوفيد-19 على أفضل وجه أن العمل ضمن الإطار الدستوري والقانوني، وضمان الأداء الكامل لجميع المؤسسات وتنسيقها الوثيق، يصبان في المصلحة المشتركة لجميع مستويات الحكومة وجميع المواطنين في البوسنة والهرسك.

(3) "كنت قد قلت في وقت سابق [إن الكنيسة] ينبغي نقلها، والآن أعتقد أنه ينبغي عدم نقلها. نعم. ولن يكون هناك حل إلا إذا تم حل كل شيء. وينبغي عدم القيام بأي شيء إلى أن يتضح كل شيء. لقد قلت في وقت سابق علناً إن هذا ينبغي أن يتم، قلت ذلك، كإنسان، ولكنني الآن بصفتي مسؤولاً رسمياً، أعتقد أنه ينبغي عدم نقلها، إلى أن نحل جميع المسائل غير المحسومة في علاقاتنا المتبادلة، حتى وإن كان الأمر يتعلق بالمحكمة الأوروبية؛ فلتحل هذه المحكمة الأوروبية مسألة سيجيتش - فينتشي". السيد دوديك، الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، 28 شباط/فبراير 2020.

18 - وأخيراً، وفي تطور متأخر يتعلق بجائحة كوفيد-19، قدمت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك في 9 نيسان/أبريل مبادرة إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك من أجل اعتماد تعديلات لقانون انتخابات البوسنة والهرسك تأذن للجنة بتأجيل الإعلان عن إجراء انتخابات منتظمة وتأجيل إجرائها في الظروف الاستثنائية مثل الجائحة الحالية. وقدمت اللجنة المركزية للانتخابات أيضاً اقتراحها التشريعي في هذا الصدد، إلى جانب تعليلها للتعديلات المقترحة. وفي الوقت الراهن، يُفترض الإعلان عن الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك بحلول 7 أيار/مايو 2020 وإجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

19 - وسواء تأخرت الانتخابات البلدية لعام 2020 أم لا، فإنني أشجع الأحزاب السياسية على التعجيل بالجهود الرامية إلى إشراك المزيد من المرشحات، الأمر الذي من شأنه أن يعكس التركيبة السكانية بقد أكبر ويحرك البوسنة والهرسك في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

20 - على الرغم من التحديات المتكررة التي واجهت تطبيق المبادئ الأساسية للاتفاق الإطار العام للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد واصلت الامتناع عن استخدام سلطاتي التنفيذية عملاً بسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الساعية إلى تعزيز تولي السلطات المحلية زمام الأمور بدلاً من اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

1 - التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المنشودة

21 - يواصل مكنتي الحث على إحراز تقدم في التنفيذ الكامل للأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام 2008 كخطوات أساسية نحو الانتقال إلى غلق مكتب الممثل السامي. وكان قصد المجلس التوجيهي من وضعه خطة العمل تلك هو أن تتولى البوسنة والهرسك المسؤولية الكاملة وتثبت مصداقيتها. وبالتالي، فإن الخطة تستهدف قيام سلطات البوسنة والهرسك بالتنفيذ، لا المجتمع الدولي. ومما يؤسف له أنها لا تبدي أي التزام جدي بتنفيذ الخطة. فقد شهدت مجالات كثيرة تغطيها الخطة ركوداً بل وتراجعا.

2 - ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

22 - لم يحرز أي تقدم ملموس في التوصل إلى حل مقبول ومستدام للمسائل المتعلقة بممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية؛ ومع ذلك، لوحظت تطورات ذات أهمية.

23 - ففي 7 شباط/فبراير، وبعد أن قررت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بناء على طلب المندوبين البوسنويين في مجلس شعوب جمهورية صربسكا استعراض دستورية التشريعات الأخيرة التي اعتمدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، اعتمدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قرارين يتعلقان بالممتلكات المملوكة للدولة/الممتلكات العامة. ففي القضية الأولى، U-8/19، قررت المحكمة، في جملة أمور، أن المادة 53 من قانون الأراضي الزراعية لجمهورية صربسكا، التي تنص على أن تصبح الأراضي الزراعية المعنية، بحكم القانون، من ممتلكات وحيازات جمهورية صربسكا، لا تتفق مع الأحكام ذات الصلة من دستور البوسنة والهرسك. وفي القضية الثانية، U-9/19، قررت المحكمة أن المادة 4 من قانون الملاحة

بالطرق المائية الداخلية لجمهورية صربسكا، التي تنص على أن تصبح المجاري المائية الداخلية، بحكم القانون، من ممتلكات وحيازات جمهورية صربسكا، لا تتفق أيضاً مع الأحكام ذات الصلة من دستور البوسنة والهرسك.

24 - وفيما يتعلق بقانون الأراضي الزراعية لجمهورية صربسكا، أثبتت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن الأراضي الزراعية مورد طبيعي ومنفعة عامة تحقق مصلحة مشتركة، وهو ما عُرِف في النظم القانونية السابقة بأنه الصالح العام الذي تحكمه قرارات الدولة، أي أنه يشكل ممتلكات تخضع للملكية العامة أو ملكية الدولة. وخلصت المحكمة، عملاً بمبدأ الاستمرارية القانونية الدستوري والتسبيب الوارد بتاريخ في تموز/يوليه 2012 في قرارها المتعلق بممتلكات الدولة (القضية U-1/11)، إلى أن البوسنة والهرسك هي الجهة المالكة لممتلكات أسلافها القانونيين، وأن الأراضي الزراعية المعنية تشكل جزءاً من ممتلكات الدولة التي مالكتها دولة البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، تتمتع البوسنة والهرسك بحق حصري في مواصلة تنظيم هذه الممتلكات. وترى المحكمة أن عدم سن قانون على مستوى الدولة حتى الآن بشأن ممتلكات الدولة لا يخول الكيانين صلاحية أن ينظم أيهما، من خلال قوانينه الخاصة، مسألة الملكية المتعلقة بممتلكات الدولة التي لم تحدّد بعد على مستوى الدولة.

25 - وفيما يتعلق بقانون الملاحة في المجاري المائية الداخلية لجمهورية صربسكا، أشارت المحكمة أيضاً إلى قرارها لعام 2012، الذي عرّف مصطلح "ممتلكات الدولة" بأنه "مفهوم قانوني محدد يتمتع بمركز خاص". وأثبتت المحكمة أن ممتلكات الدولة يمكن أن تشمل أيضاً "منفعة عامة" (مياه البحر وقاع البحار، ومياه وقيعان الأنهار، والبحيرات، والجبال، والموارد الطبيعية الأخرى)، وأنه ينبغي عدم تجاهل مصلحة البوسنة والهرسك عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على "منفعتها العامة" باعتبارها جزءاً من ممتلكات الدولة التي تعود بالفائدة على جميع مواطني البوسنة والهرسك. ويُستخلص من الاجتهاد القضائي للمحكمة أن المياه بوصفها منافع عامة، هي ملك للدولة وأن مصطلح "ممتلكات الدولة" يشمل "المياه الداخلية". ويتعارض الحكم المتنازع عليه مع دستور البوسنة والهرسك، نظراً لأن القرار المتعلق بممتلكات الدولة ينبغي أن يتخذ على مستوى الدولة لأن القرار المتعلق بممتلكات الدولة يقع ضمن الاختصاص الحصري للدولة.

26 - وعلى الرغم من أن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أكدت من جديد أن قرارها بشأن الأراضي الزراعية لا يشكل حكماً مسبقاً على التنظيم المقبل لممتلكات الدولة، بما في ذلك الأراضي الزراعية، من جانب البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا والاتحاد ومقاطعة برتشكو، فإن القرار استثار خطاباً قاسياً وإجراءات سياسية من جانب سلطات جمهورية صربسكا لا يدعان مجالاً للشك في أنه لن يتم الاعتراف بهذا القرار أو أي قرار آخر صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن ممتلكات الدولة أو احترامهما أو تنفيذهما في جمهورية صربسكا. وتؤكد استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الصادرة في 17 شباط/فبراير هذا النهج (انظر الفرع دال-1).

27 - وقانون الأراضي الزراعية لجمهورية صربسكا هو واحد فقط في سلسلة من القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك قانون الملاحة في الممرات المائية الداخلية لجمهورية صربسكا، وقانون الغابات لجمهورية صربسكا، والتعديلات على قانون جمهورية صربسكا بشأن حقوق الملكية، وما إلى ذلك، التي تهدف أحكامها ذات الصلة إلى إعلان فئات مختلفة، بحكم القانون، من "الممتلكات المملوكة للدولة أو المملوكة ملكية عامة" على أنها خاضعة لملكية جمهورية صربسكا وإلى تسجيل حق الملكية هذا في السجلات المساحية من أجل إثبات المفهوم الذي تروج له جمهورية صربسكا

وهو أن البوسنة والهرسك اتحاد دول محروم من سيادته وسلامة أراضيها واختصاصاته الدستورية وصفته كمالك.

28 - وعلى النقيض من ذلك، قررت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قرارها الصادر في تموز/يوليه 2012 أنه، عملاً بالأحكام والمبادئ الدستورية ذات الصلة، "من الواضح أن البوسنة والهرسك هي الجهة المالكة لهذه الممتلكات" وأن البوسنة والهرسك "يحق لها مواصلة تنظيم 'ممتلكات الدولة' التي هي صاحبة حق ملكيتها"، لأن هذا هو المضمون المنطقي والموضوعي الوحيد الممكن لمفهوم "التطابق والاستمرارية" بموجب النص الدستوري ذي الصلة. وعلى الرغم مما خلصت إليه المحكمة من أن ممتلكات الدولة تعكس كينونة البوسنة والهرسك كدولة وسيادتها وسلامتها الإقليمية، لا تزال سلطات جمهورية صربسكا تدعي أن الكيانين هما صاحبا حق ملكية ممتلكات الدولة وتتصرف وفقاً لذلك.

29 - ولم يحرز أي تقدم في تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة. ففي الاتحاد، لا يزال عدد مواقع الدفاع المحتملة المسجلة ضمن أملاك دولة البوسنة والهرسك 31 موقعاً، ولا تزال هناك بضعة مواقع "معقدة قانونياً وتقنياً" لم تسجل بعد. وتواصل جمهورية صربسكا عرقلة تسجيل جميع مواقع الدفاع الـ 20 المحتملة ضمن أملاك دولة البوسنة والهرسك، على الرغم من الإطار القانوني القائم وقرارات المحاكم النهائية والملزومة. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل اثنين على الأقل من مواقع الدفاع المحتملة في جمهورية صربسكا، تسجيلاً جزئياً أو كلياً، ضمن ممتلكات ذلك الكيان. وتشمل هذه المواقع أجزاء كبيرة من مطار "ماهوفلياني" بالقرب من بانيا لوكا، الذي أصدرت الإدارة الجيوديسية لجمهورية صربسكا قراراً في تشرين الأول/أكتوبر بتسجيله ضمن ممتلكات جمهورية صربسكا.

3 - مقاطعة برتشكو

30 - واصل مكتب الممثل السامي دعم مشرف مقاطعة برتشكو في تعزيز الإصلاحات المتعلقة بالحكم الرشيد وتطوير الهياكل الأساسية ونمو القطاع الخاص في مقاطعة برتشكو لتعزيز قدرتها على الصمود ودفعها قدماً نحو تحقيق الأهداف المعلنة للحكم النهائي.

31 - وتجاوزت عملية الإدماج الضريبي التي اكتملت في أيلول/سبتمبر التوقعات الأولية، مما أسهم في الجهود التي تبذلها المقاطعة والبوسنة والهرسك لمكافحة التهرب الضريبي وتوليد الإيرادات العامة. واعتمدت حكومة المقاطعة بالإجماع في 18 أيلول/سبتمبر وجمعية المقاطعات في 18 كانون الأول/ديسمبر قانوناً جديداً للميزانية، لا غنى عنه لتحسين الانضباط المالي والشفافية في إنفاق الإيرادات العامة، وقد صيغ القانون بمساعدة مكتب الممثل السامي. واعتمدت ميزانية المقاطعة لعام 2020 في 25 آذار/مارس تمثيلاً مع هذا القانون.

32 - ولدى اعتماد الميزانية والقانون المتعلق بتنفيذها، وضعت الأسس لتوليد ما يقرب من 40 مليون مارك (بوسنوي قابل للتحويل) للمساعدة في منع انتشار مرض كوفيد-19 والتخفيف من آثاره. وكانت جمعية المقاطعة أول جهة تشريع في البوسنة والهرسك تناقش التدابير الرامية إلى دعم الاقتصاد في هذه الظروف الاستثنائية، في حين وافقت حكومة المقاطعة على تقديم 6 مارك كدعم مالي للأعمال التجارية المتضررة. وسيتواصل تعزيز الحكم الرشيد بموجب قانون التجمعات العامة، الذي سينظم ممارسة الحق في التجمع السلمي وفقاً للمعايير الدولية. وتشمل الخطط أيضاً قانون المؤسسات والجمعيات، الذي يهدف إلى إرساء الأساس لتقديم دعم شفاف ومنصف وقائم على الجدارة للقطاع غير الحكومي، وقانون الأقليات القومية، الذي

يهدف إلى تنظيم ممارسة حق الأقليات القومية في برتشكو في المشاركة المتساوية في المجتمع. وساعد مكتب الممثل السامي في إعداد القوانين الثلاثة جميعها. ولزيادة تعزيز الشفافية، ستتشى حكومة مقاطعة برتشكو سجلا للأجور المالية التي يتقاضاها المسؤولون العموميون والمنتخبون، وسيكون في متناول الجمهور.

33 - وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية، وبعد أن جرى بتيسير من المشرف اعتماد اتفاق تحديث ميناء برتشكو في آذار/مارس 2019، الذي مكّن من الحصول على قرض قدره 7 ملايين يورو من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وعلى المنحة المكملّة المقدمة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 3 ملايين يورو بعد أكثر من عامين من رهن اعتماد الاتفاق لاعتبارات الأحزاب السياسية، نجح مكتب الممثل السامي في تسريع الأنشطة الرامية إلى بدء أعمال البناء، المقرر حاليا أن تبدأ في الربع الأخير من عام 2020.

34 - وبسّر المشرف أيضا الأنشطة الرامية إلى إعادة جسر برتشكو - غونيا، وهو ممر رئيسي للنقل ومعبّر حدودي في البوسنة والهرسك، إلى الاستخدام في حركة المرور الكثيفة، ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال في الربع الأخير من عام 2020. وفي أعقاب تواصل المشرف مع سلطات المقاطعة وما نتج عن ذلك من إعداد ميزانية مُعاد توازنها اعتمدتها الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر، ووفرت التمويل الكافي لإنجاز أعمال التجديد المعلقة لمبنى الشرطة الجديد، من المقرر أن تنتقل شرطة المقاطعة إلى المبنى في حزيران/يونيه. فهذا المبنى، الذي يشترك في تمويله الاتحاد الأوروبي بمبلغ 3,5 مليون يورو، سيستخدم أخيرا للغرض المقصود منه بعد أن ظل فارغاً وغير مستخدم لأكثر من أربع سنوات. وسيضم أيضا مفرزة محلية لكل من شرطة حدود دولة البوسنة والهرسك ودائرة شؤون الأجانب، مما سيحسن التنسيق في إدارة أزمة الهجرة.

35 - وأسفر تواصل المشرف مع السلطات المختصة عن اتفاق في الوقت المناسب بشأن الإمداد بالكهرباء في مقاطعة برتشكو في عام 2020. وقد أضيف الطابع الرسمي على الاتفاق في 4 تشرين الأول/أكتوبر بين المقاطعة وشركة الطاقة في جمهورية صربسكا بوصفها المورد الأكثر ملاءمة، واستكمل فيما بعد بقرار اللجنة الحكومية لتنظيم الكهرباء في 11 آذار/مارس بشأن التعريفات الجديدة للكهرباء في برتشكو المطبقة اعتبارا من 1 نيسان/أبريل. وفي 17 آذار/مارس، أطلقت سلطات المقاطعة مناقشة بشأن إمدادات الكهرباء لعام 2021. ومع أن هذه المبادرة المبكرة جديرة بالثناء، فإن ضمان الإمداد بالكهرباء بشكل طويل الأجل وقابل للتنبؤ به ويعوّل عليه في سياق السوق لا يزال هدفا لم يتحقق بعد. وسيواصل مكتب الممثل السامي تشجيع تعزيز أمن الطاقة في المقاطعة من خلال التشريعات والمشاريع التي تعزز كفاءة الطاقة والإنتاج المحلي للطاقة المتجددة.

36 - وشجع الزخم الذي تحقق في الفترة المشمولة بالتقرير على إنشاء مشاريع جديدة للهياكل الأساسية في برتشكو. ففي 30 كانون الثاني/يناير، دعم مجلس وزراء البوسنة والهرسك مبادرة حكومة المقاطعة المعلنة في 23 أيلول/سبتمبر لاقتراض مبلغ في حدود 6,5 ملايين يورو من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير لتوسيع وتحسين شبكة إمدادات المياه في المقاطعة، فأذن بذلك بإجراء مفاوضات من أجل إبرام اتفاق القرض.

37 - ونظرا لأن نمو القطاع الخاص أمر حيوي للنجاح الاقتصادي لمقاطعة برتشكو، يعمل المشرف مع قيادة المقاطعة وأوساط الأعمال التجارية لتحسين قوانين الاستثمار وإجراءات تسيير الأعمال التجارية للتشجيع على تهيئة بيئة داعمة للأعمال التجارية. ونتيجة لذلك، وقعت حكومة المقاطعة في كانون الأول/ديسمبر، بموافقة مسبقة من جمعية المقاطعة، مذكرة تفاهم مع شركة ستودن القابضة، أكبر مستثمر أجنبي

في برتشكو، التزم الطرفان بموجبهما بمبادرات بين القطاعين العام والخاص لتحسين بيئة الأعمال التجارية في برتشكو وتعزيز استثمارات جديدة، تشمل استثمارات لشركة ستودن القابضة.

38 - ومع أن الخطوات التي اتخذتها قيادة المقاطعة لها أهمية حاسمة لتعزيز استقرار برتشكو واستدامتها، لا تزال هناك مخاوف من أن التقدم قد يتباطأ بسبب جائحة كوفيد-19 وأيضاً بسبب اقتراب موعد الانتخابات المحلية لعام 2020 في الربع الأخير من عام 2020. ومن دواعي القلق الإضافية احتمال امتداد التوترات الموجودة في بقية أنحاء البلد إلى المقاطعة، بما في ذلك التحديات التي تطرحها أمام المقاطعة بعض الاتجاهات النافرة الملحوظة في البوسنة والهرسك التي يغطيها هذا التقرير.

39 - وفي هذا السياق، وعقب وفاة عضو في هيئة التحكيم في النزاع على الحدود المشتركة بين الكيانين في منطقة برتشكو كان قد عينه الاتحاد في كانون الثاني/يناير، وهو كاظم صادقوفيتش، عينت حكومة الاتحاد بالإجماع في 20 كانون الثاني/يناير، لادا صادقوفيتش ليحل محله، وبذلك تظل الهيئة بالشكل المنصوص عليه في الحكم النهائي.

4 - الاستدامة المالية

40 - واصل مكتب الممثل السامي، عملاً بولايته، بما فيها مسؤوليات التنسيق المنوطة به، متابعة وتحليل التطورات والإجراءات التشريعية المتعلقة بالاستدامة المالية في البوسنة والهرسك، والإبلاغ عنها. وشمل ذلك الرصد وتقديم التقارير إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام عن أنشطة مجلس إدارة نظام الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك، الذي يضم في عضويته مكتب الممثل السامي باعتباره الممثل الوحيد للمجتمع الدولي، وهيئة الضرائب غير المباشرة، والمجلس المالي لجمهورية البوسنة والهرسك. وقد تترتب على التطورات المثيرة للقلق في تلك المؤسسات آثار على قدرة الحكومات على جميع المستويات على كفالة عمل المؤسسات دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية.

41 - وكان المجلس المالي للبوسنة والهرسك من بين الهيئات المقامة على مستوى الدولة التي أصابها حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين بالشلل، حيث امتنع ممثلو جمهورية صربسكا في المجلس عن حضور اجتماعاته إلى أن يتم تعيين مرشح يختاره ذلك الحزب لرئاسة مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وبناء على ذلك، لم يعقد المجلس أي دورات حتى 27 كانون الأول/ديسمبر، عندما اجتمع أخيراً واعتمد الإطار الشامل لتوازن المالية العامة والسياسات المالية للفترة 2020-2022، الذي تأخر اعتماده عن الموعد المقرر له، وتوقع زيادة قدرها 30 مليون مارك على الميزانية الإجمالية لمؤسسات الدولة وحصلتها في إيرادات الضرائب غير المباشرة في عام 2020. ولئن كانت الزيادة المتوقعة موضع ترحيب، فإنها لا تزال غير متناسبة مع احتياجات مؤسسات الدولة، لا سيما مع تدهور قدراتها بسبب تجميد مستويات تمويلها لمدة سبع سنوات وزيادة التزاماتها بسبب التشريعات الجديدة والحقائق الجديدة على أرض الواقع. وقد عطل تأخر اعتماد الإطار إعداد ميزانية الدولة لعام 2020. ونتيجة لذلك، لم يتم الوفاء بالموعد النهائي لاعتماده وهو 31 كانون الأول/ديسمبر.

42 - واجتمع المجلس المالي للبوسنة والهرسك مرة أخرى في 1 نيسان/أبريل للنظر في مذكرة إعلان النوايا التي تلتزم المساعدة في إطار أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي بمبلغ في حدود 330 مليون يورو أو 100 في المائة من حصة البوسنة والهرسك لتلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن تفشي مرض كوفيد-19 في البوسنة والهرسك. ووفقاً لمذكرة إعلان النوايا، ستستخدم الأموال لزيادة الإنفاق الصحي

وتمويل تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين أن هناك أيضا توقعاً بأن أداة التمويل السريع ستحفز الدعم المقدم من الجهات المانحة وتعزز الثقة في مجلس العملة. وتتضمن مذكرة إعلان النوايا التزاماً من الموقعين عليها بعدم السماح باستخدام الاحتياطات الدولية للبنك المركزي للبوسنة والهرسك لأغراض المالية العامة، وتعزيز إطار القرار المصرفي من خلال اعتماد قانون وكالة التأمين على الودائع الجديدة في البوسنة والهرسك، ومواصلة حماية المودعين المصرفيين من خلال الاتفاق على خط ائتمان مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير يدعم وكالة التأمين على الودائع في البوسنة والهرسك، وإعطاء الأولوية لاعتماد ميزانية الدولة لعام 2020، والإسراع باعتماد قوانين منقحة لضريبة الدخل الشخصي وضريبة الضمان الاجتماعي في الاتحاد.

43 - ومع ذلك، فإن المنازعات بين الاتحاد وجمهورية صربسكا وداخل الاتحاد بشأن توزيع مساعدة صندوق النقد الدولي تسببت في تأخير نظر المجلس التنفيذي للصندوق في طلب البوسنة والهرسك، مما أدى أيضا إلى تأخير الصرف. وقد تم حل هذا الجمود أخيرا في 11 نيسان/أبريل، في أعقاب عقد اجتماع يسره المجتمع الدولي بين قادة حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين وحزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك ورؤساء الوزراء ووزراء المالية لكل من الدولة والكيانين، وهو الاجتماع الذي فتح الباب أمام اعتماد وتوقيع مذكرة إعلان النوايا من جانب جميع أعضاء المجلس المالي للبوسنة والهرسك وتقديمها إلى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الذي كان مقرا اجتماعه في 20 نيسان/أبريل. غير أن الاختلاف في فهم الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 11 نيسان/أبريل فيما يتعلق بمعايير التوزيع على الكانتونات وحصة مقاطعة برتشكو من المساعدة لا يستبعد حدوث تعقيدات بشأن المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي حتى عند صرفها إلى البوسنة والهرسك.

44 - وقد اجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (في 18 تشرين الثاني/نوفمبر و 27 كانون الثاني/يناير و 6 آذار/مارس). وباستثناء معالجة بعض المسائل التقنية الداخلة في نطاق اختصاصه، لم يتوصل المجلس إلى أي اتفاق بشأن أي من الالتزامات المعلقة منذ فترة طويلة. فمن أصل ما مجموعه 46 رُباعا (من أرباع السنوات) منذ عام 2008، لم يتم تصحيح معاملات تخصيص إيرادات الكيانين إلا فيما يتعلق بـ 13 رُباعا (28,2 في المائة)، فيما تجاوزت الديون المتراكمة بين الكيانين منذ عام 2012 مبلغ 86 مليون مارك. ولا يزال عدم الامتثال لأنظمة المجلس التي تستوجب إجراء تصحيحات فصلية لمعاملات التخصيص وتسويات نصف سنوية للديون يشكل عبئا على العلاقات بين الكيانين، كما يتضح من الدعاوى القضائية المرفوعة من جمهورية صربسكا والاتحاد ضد بعضهما البعض بشأن ديون كل منهما وفوائدها. ولم تسفر حتى الآن محاولات حكومتي الكيانين التوصل إلى تسوية ودية، مرهونة بإقرارها من مجلس إدارة الهيئة، عن أي نتيجة.

45 - والمنازعات بين الكيانين لها، بالتبعية، آثار سلبية على سلاسة عمل النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي المقام على مستوى الدولة. ومن الأمثلة التي توضح ذلك الدعوى القضائية التي رفعتها جمهورية صربسكا ضد هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك للحصول على تعويضات عن أضرار ناجمة عن ديون الاتحاد تجاه جمهورية صربسكا في عامي 2009 و 2010 (سُويت في عام 2011)، ومحاولة جمهورية صربسكا، بعد صدور قرار لمحكمة البوسنة والهرسك لصالح جمهورية صربسكا في عام 2015، إنفاذ هذه التعويضات خصما من حسابات الإيرادات العامة التي تديرها الهيئة. وتشمل العواقب - التي خففت المحكمة حدتها نوعا ما من خلال تعليق محاولة الإنفاذ في عدة مناسبات،

وكان آخر تعليق لها حتى 11 أيلول/سبتمبر 2020 - أضراراً مالية لدى جميع المستفيدين من الإيرادات، بما في ذلك الكيانان، ومقاطعة برتشكو، فضلاً عن المستفيدين من المبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة، والمودعين في إطار التأمين الجمركي، وهي أضرار تُسبب هي الأخرى إلى الهيئة وتتم مطالباتها بدفعها باعتبارها القائمة بتشغيل النظام. وإضافة إلى ذلك، تفتح هذه السابقة الباب أمام رفع الكيانين دعاوى في المستقبل ضد الهيئة بشأن الديون المتبادلة، فضلاً عن الأضرار المالية الناجمة عن إنفاذ الأحكام الصادرة فيها.

46 - وهذه الاتجاهات المذكورة تُضعف نظام الضرائب غير المباشرة على مستوى الدولة، وتساهم في انعدام الثقة في أدائه السليم، ويساء استخدامها كذريعة لتحديات أخرى على غرار تهديد جمهورية صربسكا بالانسحاب من اتفاق نقل الصلاحيات المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، الذي إن تم ستكون له عواقب خطيرة وبعيدة المدى، ليس أقلها ما يلحق منها بدولة البوسنة والهرسك.

5 - جهود مكافحة الفساد

47 - لم ينفذ بعد القانون الاتحادي المعتمد في عام 2014 بخصوص إنشاء إدارة خاصة للمدّعين العامين والمحاكم لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة.

48 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، رفضت محكمة البوسنة والهرسك الدعوى القضائية التي رفعها المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام ضد قرار وكالة حماية البيانات الشخصية للبوسنة والهرسك الذي يحظر على المجلس معالجة البيانات الشخصية للقضاة والمدعين العامين بالطريقة المنصوص عليها في دليل قواعده بشأن تقديم البيانات المالية للقضاة والمدعين العامين والتحقق منها ومعالجتها، وهو ما كان من شأنه أن يمكن المجلس من التحقق من صحة البيانات المالية، معتبرة إياها غير مستندة إلى أسس معقولة. ومع أن القضاة والمدعين العامين يقدمون بيانات مالية بموجب التشريع الحالي، فإنه لا يجري التحقق من صحتها. وقد شدد قضاة محكمة البوسنة والهرسك، في رسالة مؤرخة 28 كانون الثاني/يناير، على أن المجلس لا توجد لديه أسس قانونية لمعالجة البيانات المالية على هذا النحو بموجب التشريع الحالي، وأن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد تتطلب تغييرات تشريعية. وبعد سنوات من محاولة تعديل قانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، بدأ الفريق العامل الذي أنشأته وزارة العدل في البوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في عقد اجتماعات. ومع ذلك، فإنه يستهدف القانون بأكمله، بدلاً من إعطاء الأولوية للتعديلات التي من شأنها أن تعزز منع تضارب المصالح ومنع الانتهاكات القانونية.

49 - وفي 20 شباط/فبراير، حضر رئيس المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام ميلان تيغيليتا تجمع مسؤولي جمهورية صربسكا العاملين في مؤسسات الدولة الذي نظمه السيد دوديك (من حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين)، على الرغم من أنه ليس مسؤولاً أو ممثلاً لجمهورية صربسكا، ولكنه مسؤول من مسؤولي الدولة وممثل لإحدى مؤسساتها، وهو ما يشكل تجاهلاً لقانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام الذي يلزم أعضاءه بالاستقلالية والحياد في ممارسة واجباتهم.

50 - وتبرز التطورات المبيّنة أعلاه الحاجة إلى إجراء تنقيح شامل للقواعد التي يعمل بموجبها المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام.

6 - قضايا جرائم الحرب

51 - نتيجة للمؤتمرات الإقليمية المعنية بتجهيز قضايا جرائم الحرب، التي عُقد آخرها في كانون الأول/ديسمبر في سراييفو، تقوم محكمة البوسنة والهرسك بإحالة القضايا بانتظام إلى بلدان المنطقة. وفي الوقت نفسه، أفاد مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك في أوائل عام 2020 بأن هناك 325 شخصاً غير موجودين في البوسنة والهرسك وشملهم التحقيق في 150 قضية، منهم 127 شخصاً في صربيا، و 95 شخصاً في كرواتيا، و 20 شخصاً في الجبل الأسود، و 83 شخصاً في بلدان أخرى. ولا يزال مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك يعالج حوالي 500 قضية تتعلق بجرائم حرب ضد جناة محددة هويتهم، و 500 قضية ضد جناة غير محددة هويتهم، و 1 500 قضية لا يمكن تحديد الهوية فيها، بما في ذلك ما يتصل منها باستخراج جثث.

دال - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

1 - التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واختصاصاتها ومؤسساتها

52 - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، اتبعت جمهورية صربسكا بل عززت سياستها الثابتة المتبعة منذ وقت طويل المتمثلة في الطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، متجاهلة الاختصاصات الدستورية المقررة على مستوى الدولة، ومقوضة المؤسسات الرئيسية المقامة على مستوى الدولة. وأعلنت جمهورية صربسكا عزمها على الانسحاب الانفرادي من اتفاقات الكيانين التي تنقل اختصاصات الكيانين إلى مستوى الدولة في ميادين الدفاع والضرائب غير المباشرة والمسائل المتصلة بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، -مُحاولةً بذلك حرمان دولة البوسنة والهرسك من هذه الاختصاصات، في إطار جهود تستهدف حل الهيكل المؤسسي على مستوى الدولة في تلك الميادين والتراجع عن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام. وبشكل هذا التطور تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي العام في البوسنة والهرسك، ومثالا آخر على التفسير الخاطئ والأحادي الجانب لدستور البوسنة والهرسك من قبل سلطات جمهورية صربسكا التي يقودها حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين.

53 - وفي سياق المناقشة التي جرت في 11 تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المعلومات المتعلقة بالتحول غير الدستوري لهيكل دايتون للبوسنة والهرسك وأثره على وضع جمهورية صربسكا وحقوقها، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا 20 استنتاجا تطعن في المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام. وتستند الاستنتاجات إلى تفسير خاطئ للاتفاق وتستهدف على وجه التحديد الطابع الدستوري للبوسنة والهرسك والكيانين، والاختصاصات والمؤسسات المقامة على مستوى الدولة، وسلطة الممثل السامي وقراراته السابقة. وتشير الاستنتاجات إلى البوسنة والهرسك بوصفها اتحاد دول ذا سيادة محدودة ومشتقة أنشأه كيانات كانا قائمين من قبل بوصفهما صاحبي سيادة، وتؤكد الحق في تقرير المصير، رابطة إياه بالحفاظ على هيكل دايتون الأصلي والاستقلال الذاتي للكيانين. كما تطعن الاستنتاجات في اختصاصات الدولة التي تتجاوز الاختصاصات المذكورة في المادة الثالثة 1- من دستور البوسنة والهرسك، ولا سيما تلك التي عُهد بها إلى دولة البوسنة والهرسك على أساس اتفاقات نقل الاختصاصات وتسعى إلى استعادة هذه الاختصاصات. وتسعى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أيضا إلى إلزام المسؤولين في جمهورية صربسكا، فضلا عن

المسؤولين المنتخبين والمعينين على مستوى الدولة القادمين من جمهورية صربسكا، بالعمل على تنفيذ مواقف الجمعية، مع تهديدهم بعقوبات جنائية في حالة عدم امتثالهم.

54 - وسارعت حكومة جمهورية صربسكا إلى متابعة استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الصادرة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وكلفت وزاراتها بتحديد جميع اختصاصات الكيانات المنقولة إلى مستوى البوسنة والهرسك وتحليل عمل الهيئات التي نشأت على مستوى الدولة بموجب نقل الاختصاصات. كما أعربت عن استعدادها لبدء مفاوضات مع سلطات الاتحاد على اعتماد قانون بشأن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وبشأن إعادة النظر في الموافقة السابقة على القوانين السارية على مستوى الدولة فيما يتعلق بالدفاع والضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام. وتعهدت حكومة جمهورية صربسكا أيضاً باستكشاف خيارات لتعديل القانون الجنائي لجمهورية صربسكا بحيث ينص على المعاقبة على الأنشطة التي تتعارض مع المواقف المعتمدة للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

55 - وأعيد تأكيد مواقف مماثلة في الاستنتاجات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 17 شباط/فبراير، التي نُظمت في أعقاب قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك المؤرخ 7 شباط/فبراير الذي أعلن فيه عدم دستورية بعض أحكام قانون جمهورية صربسكا بشأن الأراضي الزراعية وتؤكد فيه الاختصاص الحصري للدولة فيما يتعلق بمسألة ممتلكات الدولة. وتستهدف الاستنتاجات المعتمدة في المقام الأول المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ولكنها تتجاوزها أيضاً. فهي تطالب، على سبيل المثال، ممثلي جمهورية صربسكا في مؤسسات البوسنة والهرسك بالشروع في اعتماد قانون يستهدف وقف ولايات القضاة الأجانب العاملين في المحكمة، وتعليق اعتماد أي قرار في هيئات البوسنة والهرسك، إلى أن يتم اعتماد هذا القانون وإلغاء قرار المحكمة الأخير، وهو أمر يعرقل عمل تلك الهيئات فعلياً.

56 - وتتهم الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، في تلك الاستنتاجات، الممثل السامي والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بتغيير النظام السياسي في البوسنة والهرسك بما يخالف الاتفاق الإطار العام للسلام، كما تطالب جميع مؤسسات جمهورية صربسكا بعدم قبول أو تنفيذ أي قرارات مقبلة مخالفة لاتفاق دايتون وغير ديمقراطية يصدرها الممثل السامي أو المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، فإنها تكلف حكومة جمهورية صربسكا بمواصلة المفاوضات مع حكومة الاتحاد من أجل القيام، وفقاً للمرفق 2 من الاتفاق الإطار العام، بتحديد "الخط الحدودي" بين جمهورية صربسكا والاتحاد (وهو في الواقع "خط الحدود بين الكيانيين" المنشأ فقط للأغراض الإدارية ولا يمثل بأي حال من الأحوال "خطاً حدودياً"). وعقب اعتماد الاستنتاجات، دعا السيد دوديك قاضيين من جمهورية صربسكا إلى الانسحاب فوراً من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وإلا عزلتهم الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

57 - وصوحت الإجراءات التي اتخذتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بإطلاق تصريحات بنفس المغزى، كان فيها السيد دوديك الأعلى صوتاً في الطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واختصاصاتها ومؤسساتها. ففي 20 كانون الثاني/يناير، ذكر السيد دوديك أن البوسنة والهرسك لا يمكنها أن تبقى قائمة إلا إذا عادت إلى "صيغة دايتون الأصلية"⁽⁴⁾. وفي مقابلة أجرتها معه شبكة التلفزة

(4) "البوسنة والهرسك لا يمكنها أن تبقى قائمة إلا إذا عادت إلى صيغة دايتون الأصلية ... وكل ما فعله الممثلون الساميون منتهكين فيه اتفاق دايتون للسلام لن يكون مستداماً، وهو ما يجب على المجتمع الدولي أن يعرفه أيضاً". السيد دوديك، بانيا لوكا، 20 كانون الثاني/يناير 2020.

الإخبارية N1 في 12 شباط/فبراير، ألمح إلى إعادة إنشاء جيش جمهورية صربسكا⁽⁵⁾. وأخيراً، قام في خطابه أمام الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 17 شباط/فبراير بتشبيه الوضع بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وقال: "وداعاً أيتها البوسنة والهرسك، ومرحباً بخروج جمهورية صربسكا"⁽⁶⁾، مكرراً تعليقاته عقب الاجتماع الذي عقد في 15 شباط/فبراير مع الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش في بلغراد بأن جمهورية صربسكا ستطلب البت في مركزها عن طريق استفتاء⁽⁷⁾.

58 - وفي 20 شباط/فبراير في شرق سراييفو، استضاف السيد دوديك ورئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك زوران تيغيلتيا (حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) اجتماعاً للمسؤولين على مستوى الدولة من أصل صربي المنتخبين أو المعيّنين من جمهورية صربسكا لإبلاغهم بالاستنتاجات التي اعتمدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مؤخراً وبيان تفاصيل كيفية تأثير تلك الاستنتاجات على عملهم. وفي المؤتمر الصحفي اللاحق، قال السيد دوديك شارحاً التعليمات التي صدرت للمشاركين إن جميع ممثلي جمهورية صربسكا ينبغي أن يأتوا للعمل بانتظام ولكن ينبغي أن يمتنعوا عن المشاركة في أي عمليات لصنع القرار حتى إشعار آخر. وضم الاجتماع عدداً من المسؤولين المنتخبين ومن المعيّنين السياسيين فضلاً عن موظفي الخدمة المدنية. وحضر الاجتماع أيضاً رؤساء مؤسسات مستقلة ومدارة ذاتياً، أبرزهم رئيس المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام ميلان تيغيلتيا ورئيس اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك برانكو بيتريتش.

59 - وفي 19 شباط/فبراير، صوت السيد دوديك ضد قرارين صادرين عن هيئة رئاسة البوسنة والهرسك - أحدهما دعوة رئيس الجبل الأسود ميلو دوكانوفيتش للقيام بزيارة رسمية إلى البوسنة والهرسك والثاني قبول الاتفاق المتعلق بأنشطة الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (فرونتيكس) على أراضي البوسنة والهرسك - وأعلن أن كلا القرارين يضران بمصلحة حيوية لكيان جمهورية صربسكا. وقد حال تأييد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لإعلانه دون سريان القرارين. وفي بيان صحفي صدر في 25 شباط/فبراير، أدنت مشاركة المسؤولين على مستوى الدولة في هذا التجمع، وذكرتهم بأنهم يمثلون مؤسسات الدولة، وأشرت إلى مسؤوليتهم عن التقيد الصارم بدستور البوسنة والهرسك والقانون وضمن الأداء الكامل دون عوائق لمؤسسات الدولة، بما في ذلك اتخاذ القرارات بسرعة⁽⁸⁾.

60 - وقال السيد دوديك، في كلمة ألقاها في احتفال 9 كانون الثاني/يناير بمناسبة "يوم جمهورية صربسكا"، الذي نُظم خلافاً لعدة قرارات نهائية وملزمة صادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي

(5) "سوف تقرر الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلغاء وسحب جميع موافقاتنا، وهي ثلاثة. وقد تقرر الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بدء إجراءات سحب الموافقات. وإذا قررنا شيئاً كهذا، فإننا سننفذه. وقد نتخذ قراراً بتشكيل جيش جمهورية صربسكا". السيد دوديك، شبكة التلفزة الإخبارية N1، 12 شباط/فبراير 2020.

(6) "سأراك بعد 60 يوماً. وأعتقد أنني سأكون أكثر اقتناعاً عندما أخطبك بعد ذلك وتكون أقرب إلى ما قلته في البداية - وداعاً أيتها البوسنة والهرسك، مرحباً بخروج جمهورية صربسكا". السيد دوديك، في كلمته أمام الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، 17 شباط/فبراير 2020.

(7) "أخيراً، سيقرر الشعب. وسنطلب البت في مركز جمهورية صربسكا عن طريق استفتاء. لقد سمعت الرئيس فوتشيتش يسوق حججاً من أجل الحفاظ على السلام. فليكن. ولكن سيأتي وقت لا يستطيع فيه الناس أن يسمحوا لنا بأن نكون أغبياء". السيد دوديك، موقع، Balkan Insight، 15 شباط/فبراير 2020.

(8) يمكن الاطلاع على البيان عن طريق هذا الرابط: <http://www.ohr.int/statement-by-the-hr-valentin-inzko-state-officials-are-not-entity-representatives>.

قررت عدم دستورية اعتبار يوم 9 كانون الثاني/يناير "يوماً لجمهورية صربسكا"، إنه لا يمكن للشعب الصربي أن يتمتع بالحرية بدون دولته، مكرراً أن للصرب في الوقت الحاضر دولتين: جمهورية صربسكا وصربيا⁽⁹⁾. وفي 10 كانون الثاني/يناير، حضر أيضاً حفل "يوم جمهورية صربسكا" في مقاطعة برتشكو. وتعكس مواصلة الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا في اليوم الذي خلصت فيه المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك إلى عدم دستوريته والتصريحات التي تشير إلى جمهورية صربسكا بوصفها دولة للشعب الصربي، استمرار عدم احترام النظام الدستوري للبوسنة والهرسك وتثنيان ردود فعل قوية.

61 - وقد أثارت التصريحات والإجراءات التي أقدم عليها السيد دوديك بالفعل ردود فعل قوية، بما في ذلك من جانب عضوي هيئة رئاسة البوسنة والهرسك زليكو كومشيتش (الجبهة الديمقراطية) وشفيق جعفرفيتش (حزب العمل الديمقراطي). وأشار السيد جعفرفيتش إلى أن عدم احترام قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يشكل عملاً إجرامياً وانتهاكاً مباشراً للاتفاق الإطار العام للسلام، وأن ما أعلن عنه من عرقلة عمل المؤسسات المقامة على مستوى الدولة هو عدوان مباشر آخر على الاتفاق. وشدد كل من السيد جعفرفيتش والسيد كومشيتش مراراً على أهمية وجود قضاة أجانب في أعلى هيئة قضائية في البوسنة والهرسك لحماية سيادة البلد وسلامته الإقليمية من التصرفات غير الدستورية. وشدد كلاهما على أن أي عرقلة للمؤسسات المقامة على مستوى الدولة أمر غير مقبول.

62 - ودعا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الأطراف مراراً إلى تجنب الإجراءات والتصريحات الانقسامية وأكد مجدداً التزامه بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وهيكلها الأساسي كدولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. وليس للكيانين الحق في الانفصال عن البوسنة والهرسك وليس لهما وجود قانوني إلا بموجب دستور البوسنة والهرسك. وذكر المجلس التوجيهي، باستثناء الاتحاد الروسي، في بيانه الصادر في 4 كانون الأول/ديسمبر، السلطات في البوسنة والهرسك بأن دستورها جزء لا يتجزأ من الاتفاق الإطار العام للسلام وأن قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك نهائية وملزمة ويجب تنفيذها، مشيراً أيضاً إلى أحكام الاتفاق الإطار العام التي يلتزم بموجبها الكيانان بالامتناع لقرارات مؤسسات البوسنة والهرسك وتقديم المساعدة اللازمة إلى الحكومة لتمكينها من الوفاء بالتزامات الدولية لجمهورية البوسنة والهرسك.

2 - موقف جمهورية صربسكا من الحياد العسكري

63 - كما ذكر سابقاً، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017 قراراً أعلنت فيه "الحياد العسكري" لجمهورية صربسكا، على الرغم من الاختصاص الحصري لدولة البوسنة والهرسك في مجال السياسة الخارجية بموجب دستورها وقانون البوسنة والهرسك المتعلق بالدفاع (2005)، والقرارات السابق اعتمادها والمستمر سريانها لهيئة رئاسة البوسنة والهرسك ومؤسساتها الأخرى بشأن هذه المسألة. ومنذ ذلك الحين، يُستخدم القرار لمنع عمليات حيوية، مثل تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة في جمهورية صربسكا ضمن ممتلكات البوسنة والهرسك وتقديم البرنامج الوطني السنوي للبوسنة والهرسك إلى

(9) "إن الصرب في هذه المناطق يعلمون أنه لا حرية للشعب الصربي بدون دولته. وللصرب اليوم دولتان: صربيا وجمهورية صربسكا. وجمهورية صربسكا هي حياتنا كمراقد لحريتنا وحققنا في العيش هنا". السيد دوديك، شبكة التلفزة RTS، 9 كانون الثاني/يناير 2020.

منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو ما يمثل تحدياً مباشراً لعدة جوانب أساسية في الاتفاق الإطاري العام للسلام.

64 - وقد تم تأكيد القرار المتخذ في عام 2017 في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، عندما ناقشت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا معلومات عن برنامج الإصلاحات في البوسنة والهرسك الذي اعتمدته هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في دورتها غير العادية الخامسة والأربعين واعتمدت مجموعة استنتاجات تفسر الوثيقة على أنها خروج كبير عن طموح البوسنة والهرسك منذ وقت طويل إلى عضوية حلف شمال الأطلسي. وتؤكد الاستنتاجات أن البرنامج لا يجوز اتخاذه أساساً لتفعيل أي عملية غير "التعاون والشراكة" مع حلف شمال الأطلسي وأن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا "ترفض أي تفسير آخر أو معاملة أخرى لهذه الوثيقة". ويرد في الاستنتاجات تأكيد على أنه يمكن اتخاذ قرار محتمل بشأن عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي تمشيا مع النظام الدستوري في البوسنة والهرسك، وهو ما يستتبع وجود آليات تسمح لجمهورية صربسكا بتحقيق مواقفها، ويلزم الممثلين الصرب من جمهورية صربسكا باحترام مواقف الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا واستخدام آليات الحماية دون تردد. وأخيراً، تشير الاستنتاجات المعتمدة إلى التزام جميع هيئات ومؤسسات جمهورية صربسكا وممثلي جمهورية صربسكا في مؤسسات البوسنة والهرسك والمنظمات والمحافل الدولية والمنظمات الدولية بتنفيذ قرار عام 2017. وتستند الاستنتاجات المعتمدة إلى افتراض كثر تأكيده رغم خطئه وهو أن من حق الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أن تملّي مسائل تتعلق بالسياسة العامة، بما فيها مسائل السياسة الخارجية والدفاع، وهما مجالان يقعان، وفقاً لدستور البوسنة والهرسك، ضمن الولاية الخالصة للدولة. وتسعى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، من خلال الاستنتاجات المعتمدة، إلى تفسير انفرادي لقرار اتخذته هيئة رئاسة البوسنة والهرسك وهي تمارس مسؤوليات حصرية للدولة.

3 - التصريحات المتعلقة بجرائم الحرب

65 - يُواصل القادة القوميون إنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين قضائياً، وتنظيم احتفالات مثيرة للخلاف تُديم مفهوم "الجماعة الضحية" وتتجاهل معاناة الآخرين وما فقدوه أو تقلل من قيمة التعاطف معهم ومواساتهم. وبعد مرور ربع قرن على وقف الأعمال العدائية، يتزايد طعن شخصيات سياسية كبيرة وبعض قطاعات المجتمع في الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، ومحكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وهي مواقف تحدّ إلى حد كبير من آفاق تحقيق مصالحة دائمة في البلد.

ثالثاً - مؤسسات البوسنة والهرسك المقامة على مستوى الدولة

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

66 - عقد أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، وهم السيد دوديك (حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين) والسيد كومشيتش (الجهة الديمقراطية) والسيد جعفرفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، أربع جلسات عادية وعدداً من الجلسات العاجلة والاستثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وترأس السيد كومشيتش هيئة الرئاسة حتى 20 آذار/مارس، تاريخ انتقال رئاستها إلى السيد جعفرفيتش عملاً بالتناوب المعتاد على الرئاسة كل ثمانية أشهر.

67 - وقام أعضاء هيئة الرئاسة جماعياً بزيارات رسمية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر وسلوفينيا في كانون الأول/ديسمبر، وقاموا فردياً بزيارة كندا والولايات المتحدة الأمريكية والكرسي الرسولي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل ومقدونيا الشمالية واليابان وصربيا. وشاركوا في احتفالات الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتحرير أوشفيتز، والمنندى العالمي المعني بالحرقة في القدس، ومنندى باريس الثاني للسلام، ومؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في باكو، والمنندى العالمي لهيئة الإذاعة والتلفزيون التركية في اسطنبول. وحضر السيد جعفرفيتش في أدرنة، تركيا، مناسبة الاحتفال بإنجاز خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول، وهو أطول جزء من ممر الغاز الجنوبي الذي سينقل الغاز من أذربيجان إلى أوروبا. واستضافت هيئة الرئاسة عدداً من كبار الشخصيات الأجنبية خلال زيارتها.

68 - وبينما تمكن أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك من توقي توافق الآراء ووحدة الكلمة بشأن عدة مواضيع هامة، اختلفوا في معظم الحالات بشأن عدد من المسائل.

69 - وعقب اجتماع مع سفراء مجموعة الخمس⁽¹⁰⁾ ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، عقدت هيئة الرئاسة جلسة عاجلة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر واتفقت على تعيين رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك وتقديم برنامج الإصلاحات في البوسنة والهرسك إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في غضون يوم واحد من إقرار مجلس النواب في البوسنة والهرسك لرئيس مجلس الوزراء. وقد قدم برنامج الإصلاحات في البوسنة والهرسك عملاً بالقرار. وشكل اتفاق 19 تشرين الثاني/نوفمبر فتحاً في مسيرة تشكيل مجلس وزراء البوسنة والهرسك الذي طال انتظاره عقب الانتخابات العامة لعام 2018، والوفاء بالالتزامات الدائمة للبوسنة والهرسك إزاء منظمة حلف شمال الأطلسي. بيد أن الأمل في إحراز تقدم سريع خيمت عليه الخطابات والإجراءات المثيرة للشقاق التي صدرت عن سلطات جمهورية صربسكا وممثلي أحزابها السياسية، بمن فيهم السيد دوديك، والتي شكلت تحدياً لطبيعة الدولة وسيادتها وسلامتها الإقليمية واختصاصاتها ومؤسساتها في مناسبات عديدة، على النحو المذكور في هذا التقرير.

70 - وأدى نقشي جائحة كوفيد-19 نوعاً ما إلى استعادة هيئة الرئاسة لمقاييد صنع القرار ولوحدة كلمتها. ففي آذار/مارس، عقدت هيئة الرئاسة اجتماعات تنسيقية مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ووافقت على إشراك القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في مساعدة السلطات المدنية بالمواد غير القتالية والمعدات التقنية، واعتمدت عدة صكوك وفقاً لاختصاصاتها لزيادة الإسهام في المساعدة، وأصدرت بياناً عاماً مشتركاً. وفي 6 نيسان/أبريل، ناقشت هيئة الرئاسة آخر التقارير المتعلقة بالتدابير المتخذة لمواجهة الجائحة. ورغم أنها خلصت إلى أن السلطات تصدت للجائحة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في الوقت المناسب، إلا أنها طلبت مع ذلك اتخاذ مزيد من الإجراءات. وأوعزت إلى مجلس الوزراء أن يعمل مع الكيانين ومقاطعة برتشكو لنصب خيام للحجر الصحي في كل المعابر الحدودية التي لا تزال مفتوحة أمام

(10) سفراء ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

حركة المرور، وإغلاق المعابر الأخرى. وشجعت مجلس الوزراء على تكثيف المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية لتوفير المساعدة الاقتصادية.

71 - وفي الدورة نفسها، أجرت هيئة الرئاسة مشاورات مع رئيس مجلس الوزراء بشأن مشروع القانون المتعلق بميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام 2020، وأعادته إلى مجلس الوزراء لإجراء تعديلات، بحلول 31 أيار/مايو، من شأنها أن تسمح بأداء المؤسسات على مستوى الدولة لعملها دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية، مع التأقلم أيضا مع الظروف الاستثنائية الناشئة حديثا.

72 - وتعرى الخلافات التي نشأت في هذه الفترة في معظمها إلى إعلان السيد دوديك المتعلق بإقامة نقاط تفتيش في جمهورية صربسكا على خط الحدود بين الكيانين من أجل مراقبة حركة الأشخاص ومنع انتشار كوفيد-19، وإلى دعوته إلى البنك المركزي للبوسنة والهرسك للإفراج عن احتياطاته للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة. وتخلّى عن كلتي المبادرتين في وقت لاحق.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

73 - في غياب تعيين مجلس وزراء جديد، واصل مجلس الوزراء المنبثق عن الولاية السابقة عقد اجتماعاته حتى 6 كانون الأول/ديسمبر، وإن كان ذلك بصورة غير متواترة، مركزا بشكل أساسي على المسائل المتصلة بالاتحاد الأوروبي، والتعاون عبر الحدود، والكفاءة في استخدام الطاقة، ومشاريع الهياكل الأساسية، والحماية من الكوارث الطبيعية. واعتمد عددا من القرارات والتقارير والمواد التقنية، والأنظمة الداخلية، والقرارات المتعلقة بالتصديق على الاتفاقات الدولية، والوثائق التي تنظم عمل مجلس الوزراء. وتشمل الوثائق المعتمدة برنامج عمل منتصف المدة للفترة 2020-2022 المتخذ كأساس للإدارة النوعية للتنمية الاقتصادية، وبرنامج الاستثمارات العامة/برنامج التنمية والاستثمار لمؤسسات البوسنة والهرسك للفترة 2020-2022. وقام مجلس الوزراء السابق بتعيين أعضاء وفد البوسنة والهرسك في لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأعفى مدير الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية من مهامه.

74 - وأقر مجلس النواب في البوسنة والهرسك تشكيل مجلس الوزراء الجديد في 24 كانون الأول/ديسمبر، أي أكثر من 14 شهرا بعد الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وعقد مجلس الوزراء جلسته الأولى في 30 كانون الأول/ديسمبر التي عين خلالها هيئاته الداخلية وممثليه في الهيئات والمنظمات الدولية. وفي الجلسة نفسها، اعتمد المجلس القرار المتعلق بالتمويل المؤقت للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2020 لإتاحة تمويل المؤسسات على مستوى الدولة دون انقطاع بعد نهاية عام 2019. ومنذ ذلك الحين، عقد المجلس ما مجموعه أربع جلسات عادية و 13 جلسة استثنائية أو عاجلة.

75 - وركز المجلس أساسا خلال الأشهر الأولى لتعيينه على مشاريع تطوير الهياكل الأساسية والهجرة، حيث اتخذ عددا من القرارات بشأن التصديق على الاتفاقات الدولية والاستراتيجيات وخطط العمل والتقارير والمواد، إلى جانب اتخاذ قرارات تقنية تدخل في نطاق اختصاصاته.

76 - وفي 24 آذار/مارس، اعتمد المجلس قرارا يتعلق بالتمويل المؤقت للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2020، ومشروع ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام 2020، وشرع بذلك

في إجراءات إقرارها. ولم يحظ مشروع الميزانية بدعم رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، زوران تيغيلتيا أو من غيره من الوزراء الصرب الذين اعتبروا أنه لا يعكس الحقائق الجديدة الناشئة عن جائحة كوفيد-19.

77 - واعتمد مجلس الوزراء أيضا تعديلات على قانون الجرح لمواءمته مع قانون أمن المرور، وتعديلات على قانون المرتبات والأجور الأخرى في المؤسسات القضائية ومؤسسات الادعاء على مستوى البوسنة والهرسك، تنفيذًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ولا يزال تعيين مديري الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية ووكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك معلقا.

78 - وفي 17 آذار/مارس، اعتمد مجلس الوزراء قرارا بإعلان حالة الكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث في إقليم البوسنة والهرسك للحد من انتشار كوفيد-19 وإتاحة توفير موارد إضافية للتصدي للخطر الذي يهدد الصحة العامة. وأعاد تنشيط هيئة التنسيق المعنية بالحماية والإنقاذ في البوسنة والهرسك، وعين على رأسها وزير الأمن في البوسنة والهرسك فهر الدين رادونتشيتش (الاتحاد من أجل مستقبل أفضل)، واعتمد قرارا ينظم عمل مؤسسات البوسنة والهرسك خلال الجائحة. وفي وقت لاحق، استقال السيد رادونتشيتش من رئاسة هيئة التنسيق، وقام مجلس الوزراء بإقرار نائبه رئيسا بالنيابة للهيئة.

79 - وتشمل التدابير المتصلة بالجائحة التي اتخذتها البوسنة والهرسك حظر دخول الأجانب، باستثناء الدبلوماسيين والموظفين الطبيين الأجانب، إلى البوسنة والهرسك، وحظر إصدار تأشيرات السفر، وإغلاق المعابر الحدودية في المطارات أمام المسافرين، وتحديد المعابر الحدودية المخصصة لنقل البضائع، وإعفاء جميع المواد والمعدات الطبية ذات الأغراض الإنسانية من الضرائب غير المباشرة.

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

80 - ظل عمل الجمعية البرلمانية مجمدا على العموم حتى كانون الأول/ديسمبر، حيث أعاق حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين فعليا إنشاء اللجان البرلمانية وغيرها من الهيئات العاملة في انتظار تعيين مرشحه لرئاسة مجلس الوزراء. ولم تعين اللجان الدائمة لمجلس نواب البوسنة والهرسك إلا في 5 كانون الأول/ديسمبر، حينما قدم حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين أخيرا مرشحيه للعضوية فيها تقاديا لاستبعاده منها عملا بالنظام الداخلي المعدل لمجلس النواب الذي اعتمد بناء على اقتراح من الحزب الديمقراطي الصربي والحزب التقدمي الديمقراطي. وينص النظام الداخلي على آلية لمنع عرقلة العمل في الحالات التي يختار فيها أحد الأحزاب السياسية عدم ترشيح مندوبيه في الهيئات البرلمانية العاملة.

81 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، وعلى إثر انتهاء عملية بنتيجة إيجابية، أقر مجلس النواب تعيين زوران تيغيلتيا رئيسا لمجلس وزراء البوسنة والهرسك. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أقر مجلس النواب تعيين وزراء ونواب الوزراء في مجلس الوزراء، باستثناء وزير حقوق الإنسان واللاجئين ونائب وزير الأمن اللذين لا يزال تعيينهما معلقا. وفي 16 كانون الثاني/يناير، وضعت الصيغة النهائية لتشكيل الهيئات العاملة في كلا مجلسي الجمعية البرلمانية وتعيين وفودها إلى المنتديات الدولية مثل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وقبل ذلك، كانت البوسنة والهرسك العضو الوحيد في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي لم يعين وفده لديها.

82 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مجلس نواب البوسنة والهرسك ست جلسات عادية وثلاث جلسات عاجلة، بينما عقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك ثلاث جلسات عادية وجلستين عاجلتين. واتسمت

القدرات التشريعية بضعف شديد. وملئ الفراغ الناشئ عن ذلك بمبادرات من فرادى المندوبين، بتوجيه طلبات إلى السلطات التنفيذية لصياغة مقترحات تشريعية أو باقتراح تشريعات بأنفسهم كانت توقعات اعتمادها منعدمة في معظم الأحيان. وكانت ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام 2019 النص التشريعي الوحيد الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية وذلك في 20 كانون الأول/ديسمبر.

83 - وبالإضافة إلى ذلك، منحت الموافقة البرلمانية المطلوبة للتصديق على اتفاقات دولية قيد النظر منذ أمد طويل، واعتمدت أيضا عدة وثائق وتقارير تقنية ذات أهمية ثانوية. ورفضت عدة نصوص تشريعية مقترحة في معظمها من قبل البرلمانين أنفسهم، بما في ذلك تعديلات لقانون أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، في حين لا يزال القانون المتعلق بالتنافي معلقا في انتظار أن يقدم مجلس الوزراء اقتراحه بشأنه. ورفض مجلس الشعوب اقتراح الجبهة الديمقراطية بإدخال تعديل على القانون الجنائي للبوسنة والهرسك يرمي إلى تجريم تمجيد الإبادة الجماعية وإنكارها. واعتمد مجلس النواب القانون المتعلق بإنهاء ولاية الأعضاء الحاليين في المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، الذي اقترحه الحزب الديمقراطي الصربي، في حين رفضت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، كالعادة، تقارير العمل السنوية للمجلس الأعلى للقضاء والمدعين العامين ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك. وعقد مجلس النواب جلسة مواضيعية بشأن عمل السلطة القضائية، وكانت مجرد مناقشة لم تسفر عن نتيجة تشريعية.

84 - وتعطل عمل الجمعية البرلمانية مرة أخرى عندما بدأ ممثلو حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، وهم يتصرفون وفقا لاستنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 17 شباط/فبراير بشأن عدم المشاركة في صنع القرار على مستوى الدولة، في التصويت ضد المشاريع أو عدم التصويت على الإطلاق في اللجان البرلمانية وفي كلا المجلسين. وبالنظر إلى آليات ومتطلبات التصويت، أدى ذلك إلى إبطاء عملية اتخاذ القرار من قبل الهيئة التشريعية على مستوى الدولة وعرقلتها في نهاية المطاف.

85 - وفي غضون ذلك، قدم ممثلو حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك في مجلس النواب في 25 شباط/فبراير مقترح قانون بشأن اختيار قضاة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذين اختارهم سابقا رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك سعيا إلى إنهاء ولاية ثلاثة قضاة أجنب على الفور والاستعاضة عنهم بقضاة محليين. ويتعارض هذا المقترح مع دستور البوسنة والهرسك لأسباب متنوعة. ذلك أن الدستور ينص على أن القضاة الأجانب يعينون مدى الحياة، ما لم يستقيلوا أو يُعزلوا لسبب وجيه يتوافق آراء القضاة الآخرين. وبالمثل، ينص الدستور على أنه لا يجوز بموجب قانون تصدره الجمعية البرلمانية سوى تغيير طريقة تعيين القضاة الدوليين، ولا يجوز أن تنتهي بموجبه ولايتهم بأثر فوري من أجل الاستعاضة عنهم بقضاة محليين. ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا باعتماد تعديل للدستور.

86 - وفي 11 آذار/مارس، حصل حزب العمل الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية، والحزب الديمقراطي الصربي، والحزب التقدمي الديمقراطي البوسني على أصوات كافية في مجلس النواب لتعيين عضوين جديدين في اللجنة المركزية للانتخابات من صفوف الصرب وإعادة تعيين عضوين من صفوف البوسنيين. ولم يحظ اقتراح الجبهة الديمقراطية بالاستعاضة عن العضو الخامس المنقضية ولايته بمرشحها بتأييد كاف من جمهورية صربسكا، وظل معلقا ريثما تجرى مشاورات في الفريق الرئاسي لمجلس النواب ويصوت عليه احتمالا في جولة ثانية. وانسحب ممثلو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والكتلة التي يقودها حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين من الجلسة قبل التصويت، متهمين حزب العمل الديمقراطي

بخيانة تحالفهم معهم واستخدام أحزاب المعارضة من جمهورية صربسكا للسيطرة على اللجنة المركزية للانتخابات. وزعموا وقوع انتهاك لإجراءات تغيير أعضاء اللجنة المنصوص عليها في قانون الانتخابات للبوسنة والهرسك. وقدم حزب العمل الديمقراطي تفسيره القانوني وأشار إلى أن ولاية خمسة من أصل سبعة أعضاء في اللجنة قد انتهت.

87 - ومع نقشي جائحة كوفيد-19 في البوسنة والهرسك، علقت الجمعية البرلمانية جلساتها مع اعتزام استئنافها بعد تعديل النظام الداخلي لكل من المجلسين للتخفيف من إجراءات عقد جلسات عن بعد. وفي 15 نيسان/أبريل، حدد الفريق الرئاسي لمجلس النواب تاريخ 28 نيسان/أبريل لعقد جلسة لمجلس النواب بكامل أعضائه لتعديل نظامه الداخلي وفقا لذلك.

رابعاً - اتحاد البوسنة والهرسك

88 - في انتظار تعيين حكومة جديدة للاتحاد بعد إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2018،واصلت حكومة الاتحاد المنبثقة عن الولاية السابقة العمل بكامل قدراتها، حيث عقدت 25 جلسة عادية و 25 جلسة استثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

89 - وفي 16 آذار/مارس، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ بسبب جائحة كوفيد-19 وأقامت مقراً عاماً للأزمة اتخذ منذ ذلك الحين عدداً من التدابير للتصدي للجائحة. واعتمدت الحكومة في 3 نيسان/أبريل، للتخفيف من آثار الجائحة الاقتصادية، القانون المتعلق بالتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية الذي يتوخى اتخاذ جملة تدابير منها تقديم إعانات للشركات المتضررة فيما يتعلق بالاشتراكات والضرائب على الحد الأدنى للأجور، ووقف تقادم جميع الإجراءات الإدارية وإجراءات التقاضي والإجراءات غير القضائية والمتعلقة بالإنفاذ، وإنشاء صندوق ضمان يودع فيه أولياً 80 مليون مارك. ويمكن الاقتراح حكومة الاتحاد بمستوياتها المختلفة من تغيير وجه إنفاق الأموال التي سبق تخصيصها وتوجيهها لمكافحة الجائحة.

90 - واعتمدت الحكومة أيضاً قرارين خصص بموجبهما ما مجموعه 21 مليون مارك لمستويات حكومية أدنى لزيادة دعم جهودها. وعلى إثر احتجاجات عامة شديدة على ما ادعى أنه توزيع غير عادل وغير منطقي وذو دوافع سياسية لتلك الأموال، ألغى القراران في 5 نيسان/أبريل، وقررت الحكومة بدلاً من ذلك تحويل الأموال إلى وزارة الصحة الاتحادية لشراء معدات طبية.

91 - وعقد كل من مجلسي برلمان الاتحاد أيضاً جلسات، وإن كان ذلك بشكل غير متواتر، حيث عقد مجلس نواب الاتحاد أربع جلسات عادية وجلستين إحداها استثنائية والأخرى موضوعية، بينما عقد مجلس شعوب الاتحاد جلسيتين عاديتين وثلاث جلسات استثنائية. واتسمت النواتج التشريعية بالضعف، حيث اعتمدت فقط أربعة تعديلات أدخلت على قوانين موجودة، وسن قانون جديد واحد.

92 - ولا يزال الفريق الرئاسي لكل من المجلسين غير مكتمل. ولم يتمكن مجلس شعوب الاتحاد، منذ جلسته الافتتاحية في شباط/فبراير، من تعيين نائب لرئيس المجلس من صفوف الصرب، ويرجع ذلك جزئياً إلى الانقسام السياسي في التجمع الصربي، وهو الانقسام الذي حال أيضاً دون انتخاب التجمع لرئيسه. وعدم انتخاب الرئيس لا يقيد قدرة ثلثي التجمع على الاحتجاج بآلية المصلحة الوطنية الحيوية، ولكن عدم انتخاب نائب رئيس المجلس في صفوف الصرب يحول فعلاً دون استخدام التجمع للمجموعة الكاملة من آليات

الحماية. وفي تموز/يوليه، أدى تغيير في الأغلبية البرلمانية إلى إعادة تعيين الفريق الرئاسي لمجلس النواب، الذي لم يعين فيه بعد أيضا نائب الرئيس من صفوف الصرب.

93 - وفي أوائل نيسان/أبريل، عدل كل من المجلسين نظامه الداخلي لإتاحة عقد جلسات عن بعد أثناء الجائحة.

ألف - استمرار عجز فريق المحكمة الدستورية الاتحادية المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية عن أداء عمله

94 - نتيجة لتقاعد عدد من قضاة المحكمة الدستورية الاتحادية بشكل متتال منذ عام 2016، لا تعمل المحكمة حاليا سوى بخمسة قضاة من أصل تسعة قضاة يلزم وجودهم. ويتعين حضور جميع القضاة الخمسة ليتحقق النصاب القانوني، ويجب أن تتخذ القرارات بتوافق الآراء. وإضافة إلى ذلك، لم يتبق سوى أربعة قضاة مكلفين في فريق المحكمة المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية، ولا يمكنه عقد اجتماعاته. ووفقا لدستور الاتحاد، يتكون هذا الفريق من سبعة أعضاء، اثنان من كل شعب مكون للاتحاد، وواحد من مجموعة "الآخرين". ويسبب شغور مناصب ثلاثة أعضاء، أي عضو من كل شعب مكون للاتحاد، أصبح النصاب القانوني غير مكتمل. وعدم قدرة الفريق على أداء عمله واتخاذ القرارات يؤثر مباشرة في عملية صنع القرار في جمعيات الكانتونات وفي مجلس شعوب الاتحاد. وثمة عدة قضايا معروضة حاليا على نظر الفريق.

95 - وعلى الرغم من أن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام قد أوفى في وقت سابق بالتزاماته باعتماد القائمة النهائية للمرشحين للحلول محل ثلاثة من القضاة المتقاعدين الأربعة وإحالتها إلى هيئة رئاسة الاتحاد، فإنها لم تكمل الإجراءات اللازمة لعمليات التعويض. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، وجه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وسفارة الولايات المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي رسالة مشتركة إلى الرئيس ونائبي الرئيس، يذكرهم فيها بمسؤولياتهم الدستورية. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت رئيسة المحكمة الدستورية للاتحاد، ألكسندرا ماريتنوفيتش، التعجيل بالإجراءات إلى رئيس الاتحاد السيد كافارا (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك) ونائبي الرئيس ميلكا محمود بيغوفيتش (حزب العمل الديمقراطي) وميلان دونوفيتش (الجهة الديمقراطية). وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، قدم نائبا الرئيس مقترحاتهما إلى الرئيس، وحثاه على أن يعين القضاة المرشحين الثلاثة. وأعقب ذلك عقد اجتماع مشترك للممثلي المجتمع الدولي مع رئيس الاتحاد في شباط/فبراير. وحتى الآن، لم يتخذ رئيس الاتحاد أي إجراء بهذا الشأن.

باء - عدم إحراز تقدم بشأن إجراء انتخابات محلية في موستار

96 - لم يتم التوصل إلى اتفاق في الفترة المشمولة بالتقرير بشأن سن تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك من أجل تنظيم الانتخابات المحلية في مدينة موستار التي لم تعقد فيها انتخابات محلية منذ عام 2008. وازدادت الضغوط من أجل المضي في معالجة هذه المسألة في 29 تشرين الأول/أكتوبر، عندما اعتمدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما في قضية *إيرما باراليا ضد البوسنة والهرسك*، قضت فيه بأن على دولة البوسنة والهرسك تعديل قانون الانتخابات وإتاحة إجراء انتخابات محلية في موستار. وخلصت المحكمة إلى أن الفراغ القانوني القائم حال لفترة طويلة دون ممارسة المدعية حقوقها في التصويت

وحقها في الترشح للانتخابات المحلية. ولاحظت أن الحالة في موستار تتنافى مع مفهومي "الديمقراطية السياسية الفعلية" و "سيادة القانون" المشار إليهما في ديباجة اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخلصت إلى أن الدولة لم تف بالتزامها باتخاذ تدابير لإجراء انتخابات ديمقراطية في موستار، وبالتالي فهي تنتهك المادة 1 من البروتوكول رقم 12 من الاتفاقية. ويجب على البوسنة والهرسك أن تقوم، في غضون ستة أشهر اعتباراً من التاريخ الذي يصير فيه الحكم نهائياً، بتعديل قانون الانتخابات لإتاحة إجراء انتخابات محلية في موستار. ولاحظت المحكمة الأوروبية أنه إذا أحجمت الدولة عن القيام بذلك، فالمحكمة الدستورية لها سلطة اتخاذ ترتيبات في هذا الشأن بوصفها تدابير انتقالية ضرورية.

97 - وأواصل الحث على إيجاد حل يمكن مواطني موستار من التمتع بنفس الحق الديمقراطي في انتخاب قادتهم المحليين والترشح للانتخابات، مثلهم مثل سائر المواطنين في باقي أنحاء البلد.

جيم - تغيير حكومة كانتون سراييفو

98 - في 17 كانون الأول/ديسمبر، قدمت أغلبية جديدة بقيادة حزب العمل الديمقراطي في جمعية كانتون سراييفو طلباً بعزل رئيس الجمعية وعقد جلسة يقرر فيها إجراء تصويت بحجب الثقة عن الحكومة. وأدى ذلك الطلب إلى سلسلة من الأحداث والإجراءات التي أثارت مسائل تتعلق بالامتثال للإطار الدستوري الذي يحكم عملية انتخاب رئيس الجمعية ونائبه. وإثر ذلك، طلب مني رئيس التجمع الكرواتي في الجمعية، في 8 كانون الثاني/يناير، تفسيراً بشأن التعديل 79 لدستور الاتحاد الذي ينظم ترشيح وإقرار ترشيح رئيس الجمعية ونوابه. ووجهت ردي في 15 كانون الثاني/يناير، مشيراً إلى الأحكام ذات الصلة من دستور الاتحاد، وشجعت الجمعية بقوة على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة التقيد بالتزاماتها الدستورية.

99 - وفي أعقاب سلسلة من الأحداث والاضطرابات السياسية، صوتت الجمعية، في جلستها المعقودة في 29 كانون الثاني/يناير، تأييداً لملتص بحجب الثقة عن الحكومة التي يرأسها إدين فوريتو (حزب حزينا)، وعينت حكومة جديدة برئاسة ماريو نينادييتش (الاتحاد من أجل مستقبل أفضل) رئيساً للوزراء في 3 آذار/مارس.

100 - ولا مناص لي من الاعتراف بالجهود الملموسة التي بذلتها الحكومة المعزولة من أجل الإصلاحات ومكافحة الفساد وتقديم الخدمات لمواطني الكانتون. ولا أتوقع أقل من هذه الجهود من الحكومة الجديدة التي يتعين عليها الآن، شأنها شأن جميع مستويات السلطة الأخرى، أن تواجه جائحة كوفيد-19 وعواقبها.

دال - تساوي الصرب دستورياً في كانتونات الاتحاد

101 - جاء في قرار الممثل السامي الصادر عام 2002 بسن تعديلات على دستور الاتحاد، في إطار التنفيذ الأشمل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المكونة للاتحاد، أن الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد متساوية جميعها فيه، وأن اللغات الرسمية للاتحاد هي البوسنية والصربية والكرواتية، وأن الخططين الرسميين هما الخط اللاتيني والخط السيريلي. وتظل الكانتونات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد. وخلصت المحكمة الدستورية للاتحاد في عام 2018 إلى أن عدة أحكام في دساتير كانتونات بوسافينا، والهرسك - نريثقا، وغرب الهرسك غير متوافقة مع دستور الاتحاد في هذا الصدد، وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقاً لذلك، وهو ما قام به جزئياً غرب الهرسك، ولكن بوسافينا والهرسك - نريثقا لم يقوموا بذلك البتة.

102 - ولا أزال أحث تلك الكانٹونات على مواصلة دساتيرها مع دستور الاتحاد وعلى أن تنص فيها على المساواة الدستورية بين جميع الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد.

خامسا - جمهورية صربسكا

103 - واصل حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين قيادة الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا مع شركائه من الولاية السابقة. واجتمعت حكومة جمهورية صربسكا بانتظام برئاسة رئيس الوزراء رادوفان فيشكوفيتش (حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين). وعقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث جلسات عادية وسبع جلسات استثنائية، واعتمدت سبعة قوانين جديدة و 22 مجموعة من التعديلات على قوانين قائمة.

104 - ومن بين الاتجاهات التي لوحظت في جمهورية صربسكا هو بذل السلطات بقيادة حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين جهودا متواصلة لإلغاء الإصلاحات السابقة وإعادة إحلال ما يسمى "صيغة دايتون الأصلية"، على النحو المبين في الفرع دال من هذا التقرير. وحاولت سلطات جمهورية صربسكا أيضا تقييد الحريات السياسية، بما في ذلك بالإشارة في استنتاجات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المؤرخة 11 تشرين الثاني/نوفمبر إلى الأنشطة الموجهة ضد دستور جمهورية صربسكا بوصفها أعمالا إجرامية، أو بتهديد المسؤولين المنتخبين والمعينين في المؤسسات المقامة على مستوى الدولة الذين يأتون من جمهورية صربسكا بتحميلهم المسؤولية الجنائية في حالة عدم الامتثال، أو بتغيير دليل قواعد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بطريقة تحد من قدرة المعارضة على القيام بعملها بفعالية، مما يقوض الضوابط والموازين الواجبة في جمهورية صربسكا. ووجهت أيضا بشكل متزايد تهديدات وارتكبت اعتداءات بدنية ضد ممثلي المعارضة في جمهورية صربسكا.

105 - وعلاوة على ذلك، حاولت سلطات جمهورية صربسكا تقييد الحريات المدنية، ولا سيما حرية التجمع. ومن الأمثلة على ذلك أنها احتجزت ناشطا من بانيا لوكا في 23 تشرين الثاني/نوفمبر لتنظيمه عرضا للدمى في ساحة بانيا لوكا الرئيسية. وواصلت سلطات جمهورية صربسكا الضغط على الناشطين في حركة "العدالة من أجل دافيد" بمنع أعضائهم البارزين من التجمع في ساحة بانيا لوكا الرئيسية سواء كأفراد أو في مجموعات صغيرة. وفي 27 شباط/فبراير، أبلغت مؤسسة أمين المظالم في البوسنة والهرسك عن استخدام شرطة جمهورية صربسكا القوة المفرطة ضد أعضاء "العدالة من أجل دافيد".

106 - وينظر إلى ردود الفعل الأولية لسلطات جمهورية صربسكا، والسلطات المحلية في بانيا لوكا على وجه الخصوص، إزاء جائحة كوفيد-19 نظرة إيجابية على العموم، نظرا لاتخاذ التدابير على وجه السرعة وكفاءة. فقد أقامت حكومة جمهورية صربسكا مقرا عاما للأزمة، وأعلنت حالة الطوارئ واتخذت تدابير وبائية وعملت على تنفيذها وفقا للأصول في جميع أنحاء جمهورية صربسكا، ولا سيما في بانيا لوكا حيث يتركز أكبر عدد من الأشخاص المصابين، كما اتخذت تدابير سياسية واقتصادية. وفي حين امتثل معظم مواطني جمهورية صربسكا للتدابير الوبائية، أثارت التدابير السياسية ردود فعل كثيرة لدى وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي والمعارضة في جمهورية صربسكا، بسبب مخاوف استخدام التدابير المتخذة لاحتواء الجائحة ذريعة لإسكات صوت الانتقادات. ومع استمرار الأزمة، أصبحت نية الائتلاف الحاكم إسكات صوت المنتقدين والاستيلاء على جميع دواليب السلطة دون الحفاظ على الحد الأدنى من الرقابة الديمقراطية أكثر وضوحا. وفي هذا الاتجاه، اقترحت حكومة جمهورية صربسكا في 26 آذار/مارس على

الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إعلان حالة الطوارئ، وهو ما فعلته الجمعية الوطنية في جلسة استثنائية عقدت في 28 آذار/مارس.

107 - وفي كلمة ألقاها رئيسة جمهورية صربسكا، جيليكا كفيانوفيتش (حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين)، أمام وسائل الإعلام عقب جلسة الجمعية الوطنية، ذكرت أنه ينبغي للجمعية الوطنية ألا تجتمع في ظل الظروف الراهنة، وأضافت أنها ستستخدم سلطاتها الدستورية، على إثر إعلان حالة الطوارئ، لإصدار مراسيم بمثابة قانون، بما في ذلك بشأن المسائل التي تدخل في اختصاص الجمعية الوطنية. وأضافت أن هذه التدابير ستتخذ بالتعاون مع حكومة جمهورية صربسكا، وأعضاء الجمعية الوطنية، بمن فيهم رؤساء كل تجمع حزبي، وفريق من الخبراء القانونيين. وذكرت أيضاً أنه لن يتم تعليق حقوق المواطنين وحرياتهم المضمونة بدستور جمهورية صربسكا. ولم يسمح للمعارضة بمناقشة الاقتراح، وأغلقت الجلسة في وجه الجمهور.

108 - ولا يبدو أن إعلان رئيسة جمهورية صربسكا بأنها ستستخدم "سلطة إصدار مراسيم ذات قوة قانونية" يتقيد بالمادة 81 من دستور جمهورية صربسكا التي تنص على أن دولة البوسنة والهرسك يجب أن تعلن حالة الطوارئ. ويجب أن يصدر هذا الإعلان وفقاً للقانون المتعلق بالدفاع للبوسنة والهرسك، الذي يلزم بأن تطلب رئاسة البوسنة والهرسك إلى برلمان البوسنة والهرسك إصدار الإعلان "في حالة وجود تهديد لوجود البوسنة والهرسك، أو تهديد للأداء العادي للمؤسسات الدستورية، أو تهديد مباشر بالحرب". وتنص المادة 81 على أنه خلال حالة الطوارئ التي تعلنها مؤسسات البوسنة والهرسك، يقوم رئيس جمهورية صربسكا "باقتراح من حكومة جمهورية صربسكا، أو بمبادرة فردية منه، وبعد استطلاع رأي رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا" باعتماد مراسيم ملزمة قانوناً وقرارات أخرى، مثل تعيين وعزل الموظفين الذين تنتخبهم وتعينهم عادة الجمعية الوطنية. ويلزم تأكيد مثل هذه القرارات من قبل الجمعية الوطنية حالما تتمكن من الانعقاد مجدداً. ولكن حتى الآن، لم تعلن دولة البوسنة والهرسك حالة طوارئ من هذا القبيل.

109 - وفي 6 نيسان/أبريل، أصدرت رئيسة جمهورية صربسكا أول مرسومين بمثابة قانون هما المرسوم بمثابة قانون المتعلق بالمواعيد النهائية والإجراءات في دعاوى المحاكم أثناء حالة الطوارئ، الذي ينص على وقف العمل بالمواعيد النهائية خلال حالة الطوارئ في معظم الإجراءات القضائية، والرسوم بمثابة قانون القاضي بحظر إثارة الذعر والإخلال بالنظام خلال حالة الطوارئ، الذي يحظر إشاعة "أخبار زائفة" أو ادعاءات تثير الذعر أو تقوض السلم والنظام العامين بشدة أو تتدخل بشكل خطير في تنفيذ أوامر وتدابير أجهزة الدولة وغيرها من المؤسسات والمنظمات ذات السلطات العامة. وقد أثار المرسوم الأخير مخاوف، لا سيما بعد فرض غرامات على عدة شخصيات معارضة بارزة أو استدعائها من قبل الشرطة فور صدوره. واعتبرت رابطة الصحفيين في البوسنة والهرسك المرسوم بمثابة تقييد لا مبرر له لحرية التعبير، ودعت منظمة الشفافية الدولية إلى سحبه. وانتقدت أحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا اختيار الرئيسة لمرسومها الأولين، مدعية أنها اختارت إعطاء الأولوية لمعاقبة مواطني جمهورية صربسكا عوض اتخاذ تدابير لمساعدة مؤسساتها التجارية.

ألف - سربيرينيتسا

110 - تواصل شخصيات سياسية رفيعة المستوى من جمهورية صربسكا إنكار الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سربيرينيتسا والتي أثبتتها محكمتان دوليتان ومحاكم محلية، والنقل من جسامتها، ورفض أحكام

واستنتاجات المحاكم الدولية في قضايا جرائم الحرب. ومما يبرز مدى تدهور عملية المصالحة أنه تم، في آب/أغسطس 2018، إلغاء تقرير حكومة جمهورية صربسكا عن سربيرينيتسا الصادر في عام 2004 الذي أقرت فيه رسمياً بضلوع قوات الجيش والشرطة التابعة لجمهورية صربسكا في الأحداث التي وقعت في سربيرينيتسا في تموز/يوليه 1995.

111 - وفي شباط/فبراير، طلبت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في معاناة جميع الشعوب في منطقة سربيرينيتسا في الفترة 1992-1995، المعينة من قبل حكومة جمهورية صربسكا، إلى مركز بوتوتشاري التذكاري إتاحة اطلاعها على معلومات بشأن 372 8 شخصاً أدرجهم المركز كضحايا لأحداث الحرب التي وقعت في تموز/يوليه 1995 ومعلومات عامة عن وفاتهم. ورد مدير المركز أمير سولياغيتش بأن المركز لن يقدم أبداً مثل تلك المعلومات حتى لا يشارك في إنكار الإبادة الجماعية، مما اعتبرته وسائل الإعلام والمسؤولون في جمهورية صربسكا محاولة لإخفاء الحقيقة. واعتبرت جمعيات الأمهات ذلك الطلب عموماً بمثابة إهانة.

112 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجهة الممثلة لجمهورية صربسكا رسمياً في معرض بلغراد للكتاب بالترويج للكتاب المعنون "سربيرينيتسا: الواقع والألغيب" الذي يطعن في أحداث الحرب على النحو الذي سجلته أحكام المحاكم. وفي الآونة الأخيرة، حذر السيد دوديك، في 1 نيسان/أبريل، رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك السيد جعفروفيتش من إساءة استغلال منصبه وتضليل كبار الشخصيات الأجنبية بقيامه في وقت سابق من عام 2020 بتوجيه دعوات لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سربيرينيتسا في تموز/يوليه 2020. وأصر السيد دوديك على أن هيئة الرئاسة لم تمنح أي موافقة على ذلك، وأنه مان ينبغي للسيد جعفروفيتش أن يخاطب الشخصيات الأجنبية بصفة غير صفة الرئيس. وفي اليوم نفسه، وجه السيد دوديك رسالة إلى رئيس الجبل الأسود، ميلو دوكانوفيتش، مشيراً إلى المقابلات التي أجراها السيد دوكانوفيتش مؤخراً واعترف فيها بالإبادة الجماعية، وانتقده لقبوله تقسيرات "أحادية الجانب" لأحداث الحرب في البوسنة والهرسك، وكرر التأكيد على أن وصف أحداث تموز/يوليه 1995 المحيطة بسربيرينيتسا بأنها "إبادة جماعية" يعتبر أمراً "غير مقبول على الإطلاق".

113 - واستمرار إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب وغيرهم من الشخصيات المثيرة للجدل وإحياء ذكراهم يزيد أكثر من الحاجة إلى تشريع يسن على مستوى الدولة لمعالجة هذه المسائل. وكما لاحظت المفوضية الأوروبية في رأيها بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي: "تقوض الحقائق وإنكار حدوث الإبادة الجماعية أمر يتعارض مع أبسط القيم الأوروبية".

باء - عدم التعاون مع الممثل السامي

114 - لا تزال حكومة جمهورية صربسكا تمنع وصول مكثي إلى المعلومات والوثائق الرسمية على النحو المطلوب بموجب المادة التاسعة من الاتفاق الإطار العام للسلام والمرفق 10 للاتفاق، الذي يلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. أما النداءات المتكررة التي وجهها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، وذكر فيها سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الشأن، فلم تجد آذاناً صاغية حتى الآن.

سادسا - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

- 115 - لم تتحسر الممارسة المتمثلة في التدخل السياسي في أعمال الشرطة بصورة غير سليمة.
- 116 - ولم تعتمد سلطات كانتون بوسافينا مرة أخرى تعديلات على القانون ذي الصلة بغرض حذف أحكام تتعارض مع رسالة رئيس مجلس الأمن لعام 2007 بشأن عناصر الشرطة التي رفضت إجازتها قوة الشرطة الدولية السابقة التابعة للأمم المتحدة، وذلك على الرغم من التأكيدات المتكررة الصادرة عن سلطات الكانتون. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت جمعية كانتون بودرني البوسني قانونا جديدا بشأن مسؤولي الشرطة، على الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهتها نقابة الشرطة المحلية ومفوض الشرطة بشأن تجاهل وجهات نظرهم المهنية. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت السلطات في كانتون زينيتسا - دوبيوي تعديلات على قانون الشؤون الداخلية، حيث أُرجأت تنفيذ الميزانية المستقلة للشرطة حتى السنة المالية 2021 بسبب حسابات التحالف السياسية.
- 117 - وفي كانون الثاني/يناير، عزلت حكومة كانتون توزلا مفوض الشرطة، مما أثار انتقادات واسعة النطاق في الأوساط المحلية والدولية اعتبرت أن الفصل له دوافع سياسية. وفي آذار/مارس، أوقفت المحكمة المحلية إجراءات اختيار خليفته إلى حين الانتهاء من إجراءات الشكاوى التي يادر بها مفوض الشرطة المعزول. وفي كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس المستقل في كانتون بودرني البوسني تقييما سلبيا لمفوض الشرطة، مما أثار مسائل تتعلق بالشفافية والمساءلة، على النحو الذي تناولته الرسالة المشتركة لمكتب الممثل السامي وسفارة الولايات المتحدة التي وجهت إلى سلطات الكانتون في 14 شباط/فبراير. وفي الوقت نفسه، أعربت سلطات كانتون الهرسك - نريثا عن التزامها السياسي باستكمال إجراءات تعيين مجلس مستقل، ومفوض للشرطة، ومكتب للشكاوى العامة، ومجلس للشرطة جدد. ولم يعين الكانتون مفوض شرطة على النحو الواجب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، كما لم يؤد أي مجلس مستقل مهامه منذ آذار/مارس 2017.
- 118 - وفي اجتماع رؤساء هيئات الشرطة في الاتحاد المعقود في شباط/فبراير 2020، اتفق المشاركون بالإجماع على أن الاتجاه الملاحظ مؤخرا لإجراء تقييمات سلبية لرؤساء هيئات الشرطة تؤدي إلى إنهاء مهامهم قبل الأوان يشكل مدعاة للقلق ويؤثر على كفاءة واستقرار هيئات الشرطة المعنية. ولم ينجز بعد مجلس وزراء البوسنة والهرسك عملية تعيين المدير الجديد للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية. وانتهت ولاية المدير السابق للوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. واختتم المجلس المستقل للبوسنة والهرسك، وهو الهيئة المسؤولة عن عملية الاختيار، الجزء الخاص به من العملية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وقد اعترضت العملية صعوبات بسبب الخلافات داخل الائتلاف الحاكم. ونشأت تعقيدات إضافية، حيث أُفيد بأن عدة مرشحين للوظيفة قد بلغوا سن التقاعد الإلزامي، وانتهت ولاية المجلس المستقل الحالي في آذار/مارس 2018.
- 119 - وعلى الرغم من أن المجلس المستقل للاتحاد أكمل عملية اختيار مدير شرطة الاتحاد في نيسان/أبريل 2019، فإن حكومة الاتحاد لم تستكمل بعد عملية التعيين، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجلس المستقل للاتحاد.

سابعاً - الاقتصاد

120 - يستند هذا الفرع إلى أحدث المؤشرات المتاحة التي تغطي الفترة السابقة لجائحة كوفيد-19. ومع استمرار انتشار كوفيد-19، لا تزال عواقبه الإنسانية المأساوية وآثاره السلبية على الاقتصاد العالمي تتكشف أطرارها بسرعة لم يسبق لها مثيل، وهي واضحة أيضاً في البوسنة والهرسك. وكان الوضع على هذا الحال بصفة خاصة في أوائل آذار/مارس، حينما سجلت البوسنة والهرسك أولى حالات الإصابة بالمرض، وانعكست على اقتصادها الآثار الأولى لتدابير الاحتواء المتخذة على كل من الصعيدين العالمي والإقليمي للحد من انتشار الفيروس وحماية الأرواح. وقد تدهورت الحالة منذ ذلك الحين، مع حدوث اضطرابات كبيرة في الصناعة التحويلية والتجارة والخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، ووجود مخاوف من انخفاض التحويلات المالية، وزيادة انعدام اليقين فيما يتعلق بالاستثمارات، وما يترتب على ذلك من آثار على الإيرادات العامة. ورغم أنه لم تتوفر حتى الآن بيانات إجمالية لتقديم تقييم موثوق به لأثر كوفيد-19 على اقتصاد البوسنة والهرسك، من الواضح أنه سيكون مدمراً.

121 - والتزمت المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية بتقديم الدعم إلى البوسنة والهرسك في التخفيف من الآثار الطبية والاقتصادية للجائحة، استكمالاً للتدابير التي تتخذها البوسنة والهرسك في هذا الصدد. وهذه الأزمة تزيد التأكيد على الحاجة إلى إعادة التركيز على الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى إحياء وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي في البوسنة والهرسك والتعجيل بها، مع الامتناع في نفس الوقت عن استغلال الوضع، إما عن جهل بالأمور أو لأغراض سياسية، للسعي إلى اتخاذ إجراءات يمكن أن تكون آثارها سلبية على فعالية جهود تحقيق الاستقرار.

ألف - الاتجاهات الاقتصادية

122 - في تشرين الأول/أكتوبر، عدل صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك من 3,1 في المائة إلى 2,8 في المائة في عام 2019، ومن 3,2 في المائة إلى 2,6 في المائة في عام 2020. وانخفض الإنتاج الصناعي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر بنسبة 5,6 في المائة، في حين أظهرت بيانات عام 2019 الخاصة بالصادرات والواردات انخفاضاً بنسبة 3,4 في المائة وزيادة بنسبة 1,2 في المائة على التوالي. وبلغت نسبة التضخم 0,3 في المائة. وازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 11,6 في المائة ولكن حجمها بالقيمة المطلقة يرتب مع ذلك البلد في مركز متخلف عن البلدان المجاورة له. وصنف تقرير الاستثمار العالمي لعام 2019 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البوسنة والهرسك في المرتبة الأخيرة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على جنوب شرق أوروبا في عام 2018. وعكست نسبة البطالة الإدارية البالغة 32,6 في المائة ونسبة البطالة الحقيقية البالغة 15,7 في المائة لشهر كانون الأول/ديسمبر انخفاضاً مستمراً في البطالة. وقدر حجم بطالة الشباب في عام 2019 بنسبة 33,8 في المائة، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5 في المائة عن عام 2018. ومن المرجح أن تكون هجرة السكان المتزايدة من بين العوامل التي تسبب انخفاض البطالة. فوفقاً لاتحاد البوسنة والهرسك من أجل العودة المستدامة والإدماج، غادر أكثر من 200 000 شخص البوسنة والهرسك منذ عام 2013، أي ما يقرب من 60 000 شخص في عام 2019 وحده.

123 - وعلى الرغم من زيادة متواضعة في متوسط المرتب الصافي ومتوسط المعاش التقاعدي في عام 2019، فهما يقلان بكثير عن متوسط سعر سلة السلع، مما يشير إلى أنه حتى من لديهم دخل ثابت يصارعون من أجل تلبية احتياجاتهم. وذلك هو بصفة خاصة حال المتقاعدين ذوي المعاشات التقاعدية الدنيا. وفي شباط/فبراير، لاحظت وكالة الإحصاءات في البوسنة والهرسك أن ما يصل إلى 129 673 قاصرا و 419 873 راشدا في البوسنة والهرسك يستفيدون من الرعاية الاجتماعية، في حين أن بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لشهر كانون الأول/ديسمبر ترتب البوسنة والهرسك في أدنى مستويات الرفاه الاقتصادي في أوروبا. كما أن التصنيفات الأخرى للبوسنة والهرسك لا تبعث على التشجيع بوجه عام.

124 - وتشير التقديرات إلى أن القطاع المصرفي مستقر وتتوافر السيولة فيه. وأساس استقراره عائد إلى البنك المركزي للبوسنة والهرسك الذي يواجه مع ذلك تحديات مستمرة أمام استقلاله ومسؤولياته وأدائه لمهامه دون عوائق. ويعمل حاليا في مجلس إدارته ثلاثة أعضاء من أصل خمسة أعضاء، أي ما يشكل الحد الأدنى للنصاب القانوني. ويعزى ذلك إلى اتخاذ هيئة رئاسة البوسنة والهرسك قرارا في 19 حزيران/يونيه، بناء على اقتراح السيد دوديك، بعزل عضوين من أعضاء المجلس، وإلى عدم وجود الدعم اللازم داخل هيئة الرئاسة لتعيين خلفيهما المقترحين في انتظار نتائج الإجراءات القضائية الجارية.

125 - وعلاوة على ذلك، شكل ظهور جائحة كوفيد-19 ذريعة لتجديد الدعوات الموجهة أساسا من السيد دوديك ومسؤولي حزب اتحاد الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين لأجل الإفراج عن احتياطات البنك المركزي للبوسنة والهرسك. واستنادا إلى تقييم البنك المركزي والمشاورات التي جرت في 18 آذار/مارس في إطار اللجنة الدائمة للاستقرار المالي في البوسنة والهرسك، قدر بأن اتخاذ مثل هذه التدابير سابق لأوانه وينطوي على خطورة محتملة في آن واحد، مما يشكل تهديدا للاستقرار النقدي والمالي في البوسنة والهرسك. وحذر صندوق النقد الدولي أيضا في 18 آذار/مارس من أن "أي محاولة لاستخدام الاحتياطات الدولية للبنك المركزي لأغراض مالية من شأنها أن تقوض مجلس العملة وتهدد الاستقرار المالي وتندثر بتداعيات تضخمية كبيرة. ومحاولات من هذا القبيل تقوض رسوخ استقرار الاقتصاد الكلي. وينبغي تجنبها على الدوام، ولا سيما في حالة الأزمات".

باء - المسائل المالية

126 - لم يسجل أي تأخير في خدمة الدين وفي مدفوعات الميزانية المنتظمة الشهرية. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تحصيل إيرادات ضريبية غير مباشرة قياسية في عام 2019، بلغ مجموعها 7,98 بلايين مارك أو ما يزيد بنسبة 5,14 في المائة عن إيرادات عام 2018، ولكن يعزى ذلك أيضا إلى الاقتراض المحلي، لا سيما في جمهورية صربسكا.

127 - وكان تمويل مؤسسات الدولة مؤقتا ومقيدا طوال عام 2019، وذلك بسبب عرقلة العمل البرلماني من قبل ممثلي اتحاد حزب الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين الذي أدى إلى تعطيل اعتماد ميزانية الدولة لعام 2019 حتى 20 كانون الأول/ديسمبر. وبلغت الميزانية المعتمدة 1,791 بليون مارك. ومن هذا المبلغ، حددت اعتمادات تمويل مؤسسات الدولة بمبلغ 966 مليون مارك، أي بزيادة قدرها 2 في المائة مقارنة بمستوى التمويل في السنوات السبع السابقة، في حين انخفضت خدمة الدين الخارجي بنسبة 8 في المائة، وحدثت في 825,7 مليون مارك.

128 - ونظرا للتأخر في اعتماد الإطار الشامل لتوازن المالية العامة والسياسات المالية للفترة 2020-2022، باعتباره أساسا لإعداد الميزانية، لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد في 31 كانون الأول/ديسمبر لاعتماد ميزانية الدولة لعام 2020. وبناء على ذلك، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرارا بشأن التمويل المؤقت للربع الأول ثم للربع الثاني من عام 2020. ويتوقف التمويل المتواصل لمؤسسات الدولة وسير عملها دون عوائق بعد 30 حزيران/يونيه إما على اعتماد ميزانية عام 2020 أو، كحد أدنى، على اتخاذ قرار بشأن التمويل المؤقت للربع الثالث من عام 2020. وتمديد التمويل المؤقت ليس الحل المفضل، لأن ذلك يؤثر مسألة موثوقية تمويل مؤسسات الدولة، ويحد من حجم الأموال المتاحة لها ومن نطاق أنشطتها. ويمكن أن تؤثر هذه القيود تأثيرا شديدا على قدرة مؤسسات الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية والتصدي للظروف الاستثنائية، مثل جائحة كوفيد-19.

129 - وفي 24 آذار/مارس، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك، في ظل معارضة رئيسه والوزراء الصرب، مشروع ميزانية الدولة لعام 2020 وأحاله إلى هيئة رئاسة البوسنة والهرسك لكي تقترحه رسميا على الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قصد اعتماده نهائيا. ووفقا للإطار الشامل، تتوخى الميزانية زيادة متواضعة وغير كافية، وإن كانت تمس الحاجة إليها، قدرها 30 مليون مارك. وفي 6 نيسان/أبريل، أعادت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، بعد مشاورات مع رئيس الوزراء، مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء لكي يدخل، بحلول 31 أيار/مايو، تعديلات عليه من شأنها أن تتيح أداء المؤسسات المقامة على مستوى الدولة لمهامها دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية، مع التأقلم في الوقت نفسه مع الظروف الاستثنائية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 من خلال إعادة تخصيص اعتمادات الميزانية وتحقيق وفورات في التكاليف مما من شأنه الإسهام في توفير الأموال للتخفيف من حدة النكسات الاقتصادية، مع احترام إطار ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك الذي وافق عليه المجلس المالي للبوسنة والهرسك في 27 كانون الأول/ديسمبر. ويتعارض استنتاج هيئة الرئاسة إلى حد ما مع بيانات السيد دوديك السابقة التي أعلن فيها معارضته لمشروع الميزانية الحالي بسبب عدم تقديره نقص الإيرادات حق قدره وتقييمه بأن تخفيضا بنسبة 30 في المائة ضروري لتعديل الميزانية.

130 - وحافظ الاتحاد على استقرار الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويلاحظ تقريره المجمع المتعلق بتنفيذ الميزانية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر نتيجة مالية تراكمية إيجابية تبلغ 764,7 مليون مارك في المجموع لكل المستويات الحكومية في الاتحاد. واعتمد برلمان الاتحاد، في جلسة مجلس النواب المعقودة في 18 كانون الأول/ديسمبر وجلسة مجلس الشعوب المعقودة في 19 كانون الأول/ديسمبر، ميزانية الاتحاد لعام 2020 بمبلغ إجمالي قدره 4,954 بلايين مارك. ويعزى معظم الزيادة الحادة البالغة 83 في المائة مقارنة بميزانية عام 2019 المعاد توازنها إلى إدراج صندوق الاتحاد للمعاشات التقاعدية والتأمين ضد العجز في الميزانية اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير. ويجعل هذا التغيير من المعاشات التقاعدية مدفوعات ذات أولوية رئيسية بعد خدمة الدين. غير أن الجائحة ستجعل من اللازم إعادة توازن الميزانية للسماح بالتخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد، بسبل منها اتخاذ تدابير ينص عليها القانون المتعلق بالتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية.

131 - وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية عام 2020، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والقرار المرفق به المتعلق بضمانات الاقتراض والقروض. وتبلغ الميزانية 3,425 بلايين مارك، أي بزيادة قدرها 3,3 في المائة عن ميزانية عام 2019 المعاد توازنها. ويخصص

أكثر من نصف أموال الميزانية لمدفوعات المعاشات التقاعدية ومرتببات موظفي الخدمة المدنية. وتتوقع الميزانية اقتراض 342,5 مليون مارك. وتوقع برنامج الإصلاح الاقتصادي تسجيل نمو اقتصادي سنوي في جمهورية صربسكا يتراوح بين 3,5 في المائة و 4 في المائة، وحدد أولويات حكومة جمهورية صربسكا في التركيز على إصلاح القطاع الصحي، ونظام الضمان الاجتماعي، وتحسين إدارة المؤسسات في القطاع العام، وتحسين كفاءة سوق العمل. غير أن جائحة كوفيد - 19 ستجعل من اللازم إدخال تغييرات على التوقعات والخطط. وسعيا إلى التصدي لآثارها على الاقتصاد، اقترحت حكومة جمهورية صربسكا بعض التدابير. فقد أرجأ مصرف الاستثمار والتنمية لجمهورية صربسكا تسديد الشركات والأسر المعيشية للقروض، وتعترم المصارف التجارية إعادة جدولة تسديد القروض. وأرجأت إدارة الضرائب موعد وفاء دافعي الضرائب بالتزاماتهم. وسيتم أيضا إعادة توازن ميزانية جمهورية صربسكا لعام 2020 لمراعاة الأولويات الجديدة.

جيم - الالتزامات الدولية

132 - في 13 كانون الأول/ديسمبر، أخفق المجلس الوزاري لجماعة الطاقة في التوصل إلى إجماع بشأن إعادة اتخاذ تدابير ضد البوسنة والهرسك بسبب خرقها الخطير والمستمر لالتزاماتها بموجب معاهدة جماعة الطاقة. غير أن غياب الإجماع لا يعفي البوسنة والهرسك من التزامها بالامتثال الذي ظل رهينة لنزاعات الكيانين بشأن نطاق تنظيم قطاع الغاز على مستوى الدولة وما يقابله من تشريعات على مستوى الدولة. والحادث الذي وقع في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، على إثر قطع شركة الغاز التي تتخذ من جمهورية صربسكا مقرا لها، من جانب واحد، إمداد الاتحاد بالغاز بسبب منازعات مع شركة الغاز التي تتخذ من الاتحاد مقرا لها، يبين، وإن تمت تسويته دون عواقب ذات شأن، أن عدم وجود تنظيم لقطاع الغاز على مستوى الدولة يسهم أيضا في المنازعات بين الكيانين التي قد تشكل خطرا على الإمداد بالغاز في البوسنة والهرسك دون انقطاع.

133 - وأدى حجب مساهمات جمهورية صربسكا في الشركة العامة للسكك الحديدية في البوسنة والهرسك في عامي 2016 و 2017، الذي حرم الشركة من الأموال، إلى اتخاذ الاتحاد تدابير مضادة. وبناء على نتائج مراجعة الحسابات لتشرين الأول/أكتوبر، طلب الاتحاد إلى الشركة أن تصرف له تعويضا عن الفرق بين الأموال التي قدمها الكيانان إلى الشركة. ولزيادة تدارك الاختلال في مساهمات الكيانين في الشركة نتيجة لتخفيضها من قبل جمهورية صربسكا من جانب واحد، لم يدرج الاتحاد أي اعتمادات للشركة في ميزانيته لعام 2020. ولا تنشأ المخاطر التي تتعرض لها الشركة الوحيدة المنشأة على مستوى الدولة بموجب المرفق 9 للاتفاق الإطاري عن انعدام اليقين بشأن التمويل فحسب، بل أيضا عن استنتاج حكومة جمهورية صربسكا المؤرخ 12 آذار/مارس الذي تطلب بموجبه إلى وزارة النقل والاتصالات القيام، إلى جانب نظيرتها الاتحادية، بإعادة تقييم الاتفاق المتعلق بإنشاء شركة عامة مشتركة للسكك الحديدية كجزء من شركة النقل.

134 - ويتأثر أداء شركة توزيع الكهرباء للبوسنة والهرسك لعملها بالمنازعات القائمة داخل الاتحاد وبين الاتحاد وجمهورية صربسكا بشأن التعيينات الإدارية في تلك الشركة. فقد انتهت ولايات جميع المسؤولين الإداريين وأعضاء مجلس الإدارة، ولا يوجد أي دعم لتعيين خلفاء لهم. ويحق لمسؤولي القطاع العام، بصرف النظر عن انتهاء ولاياتهم، أداء واجباتهم ويقع عليهم التزام بذلك إلى أن يعين من يخلفهم، إلا أنهم يمتنعون عن اتخاذ القرارات، بما في ذلك فيما يتعلق بالاستثمارات الضرورية في شبكة توزيع الكهرباء. ويشكل ذلك خطرا على إمدادات الكهرباء في البوسنة والهرسك، ولكن يتيح أيضا ذريعة لطرح تحديات أمام الشركة التي

أنشئت بموجب القانون المنشئ لشركة توزيع الكهرباء الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في عام 2004، عقب اتفاق الكيانين المؤرخ 2 حزيران/يونيه 2003 بشأن شركة التوزيع والمشغل المستقل للنظام المبرم على أساس المادة الثالثة (5) (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

ثامنا - عودة اللاجئين والنازحين

135 - لا يزال إعمال حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم الأصلية بشكل شرطاً أساسياً لتنفيذ المرفق 7 للاتفاق الإطار العام للسلام. فهو يلزم السلطات على كل المستويات بأن تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها.

136 - وفي وقت سابق من عام 2020، نشأت توترات بين السكان العائدين في سريبرينيتسا عندما نشرت صورة لتلاميذ يرتدون أزياء فولكلورية صربية في النبذة التعريفية لأحد التلاميذ على شبكة تواصل اجتماعي تحمل عنوان "الإخوان التشييتيك". وانبرى ممثلو الصرب يدافعون عن التلاميذ، ودافعوا في بعض الحالات عن حركة التشييتيك نفسها. وأصبحت تعليقات وسائل التواصل الاجتماعي مفعمة بخطاب الكراهية، مما تسبب في اضطرابات كبيرة لدى السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، أفادت أم بوسنية في 20 شباط/فبراير في سريبرينيتسا بأن مجموعة من الفتيان الصرب تحرشوا لفظياً بابنتها لارتدائها غطاء للرأس. وأدت ردود الفعل القوية على هذه الحوادث إلى تعميق الفجوة بين الطائفتين البوسنية والصربية في سريبرينيتسا. وفي 25 شباط/فبراير، التقى كل من وزيرة التعليم والثقافة في جمهورية صربسكا، ناتاليا تريفيش (حزب صربسكا المتحدة)، ومدير المعهد التربوي لجمهورية صربسكا، بريدراغ داميانوفيتش، بمدير مدرسة سريبرينيتسا وممثلي الوالدين والعمدة ورئيس الجمعية البلدية في بانيا لوكا. وأسفر الاجتماع عن اتفاق بشأن عدد من التدابير، وصدر على إثر اللقاء بيان حطي بالترحيب عن وزيرة التعليم والثقافة يفيد بأن الوزارة تقف إلى جانب كل الوالدين والأطفال، بصرف النظر عن أصلهم العرقي.

137 - ولا تؤثر قوانين الملكية والإجراءات الانفرادية لجمهورية صربسكا، بما فيها الأحكام الواردة في الفرع الثاني - جيم أعلاه، على حل مسألة ممتلكات الدولة وتنظيمها على مستوى الدولة فحسب، بل تؤثر أيضاً على حقوق الملكية للمواطنين العاديين، ولا سيما النازحون والعائدون في جمهورية صربسكا. ويمكن أحد الأمثلة على ذلك في القانون المتعلق بالاستيلاء على الممتلكات وصلاحيات المقاتلين المتطوعين، الذي ينص على شروط إضفاء الشرعية على عمليات الاستيلاء غير القانونية على الأراضي العامة وإجراءات تخصيصها للمقاتلين المتطوعين من جيشي الصرب والجبل الأسود في الحروب التي دارت بين عامي 1912 و 1918. وقد أثار اعتماد هذا القانون ردود فعل من جانب الممثلين السياسيين البوسنيين والكروات، الذين أعلنوا، خاصة بعد صدور قرار المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا في 17 كانون الثاني/يناير القاضي بأن القانون لا ينتهك المصلحة الوطنية للبوسنيين والكروات، عن مواصلة الإجراءات القانونية، بما في ذلك أمام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

تاسعا - التطورات المستجدة في مجال الإعلام

138 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل خط المساعدة المجاني لوسائل الإعلام التابع لاتحاد صحفيي البوسنة والهرسك 23 حالة انتهاك لحقوق الصحفيين شملت ثلاثة تهديدات بالقتل، وثلاثة اعتداءات جسدية، وتسع حالات ضغط سياسي وتهديدات لفظية. ووجهت التهديدات بالقتل ضد أعمال التحقيق التي أجرتها البوابات "جورنال" و "كابيتال" و "راديو أوروبا الحرة".

139 - وتقع حالات تحرش المسؤولين العاميين لفظيا بالمسؤولين عن المنابر الإعلامية وبفرادى الصحفيين بشكل متواتر. ففي مؤتمر صحفي عقد في 14 شباط/فبراير، نعت السيد دوديك، الصحفي فلاديمير كوفاسيفيتش ومنبره الإعلامي، شبكة التلفزيون BN TV التي تشغله، بوصف "الخونة". ونجا السيد كوفاسيفيتش من محاولة قتل في عام 2018، حيث حكم على أحد المعتدين عليه بالسجن، وسلم مشتبته به آخر نفسه إلى شرطة جمهورية صربسكا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي 1 كانون الثاني/يناير، حكم لصالح السيد كوفاسيفيتش في المرحلة الابتدائية في دعوى تشهير مرفوعة ضد هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا العامة لزعمها استلامه مبلغ 80 000 دولار من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بهدف تهديد الأسس القانونية لجمهورية صربسكا وأمنها.

140 - وقد وثق اتحاد صحفيي البوسنة والهرسك عدم فعالية الشرطة والادعاء العام في التحقيقات بشأن الاعتداءات على الصحفيين، ويفيد بأن المحاكم لم تحكم لصالح الصحفيين إلا في 30 في المائة تقريبا من القضايا. وثمة شواغل إضافية بشأن تزايد العنف الجنساني ضد الصحفيات وانتهاك حقوقهن.

141 - وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وكالة تنظيم الاتصالات في البوسنة والهرسك ترخيصا للمشغل التجاري من البوسنة والهرسك "Multiplex service" لأجل تقديم خدمة البث المتعدد القنوات عن طريق الكابل. والمشغل ملزم بإنشاء منصة رقمية تتيح لمقدمي خدمات البث التلفزيوني إمكانية البث الرقمي. وهيأت الوكالة معايير تقديم الطلبات، وقامت بحملة إعلامية موجهة للعموم انتهت في 16 آذار/مارس. وفي المجموع، وردت طلبات من 21 من مقدمي خدمات البث التلفزيوني. وادعت الوكالة أنها شرعت في إنشاء خدمة البث المتعدد القنوات عن طريق الكابل بسبب التأخيرات الكبيرة التي حدثت عند إنشاء خدمة البث المتعدد القنوات التناظري برعاية نظام البث العام في البوسنة والهرسك. وبلغت الوكالة أيضا المراحل النهائية لإصدار ترخيص جديد مدته خمس سنوات لنظام البث العام نظرا إلى أن الرخصة الحالية تنتهي في 26 نيسان/أبريل. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الوكالة عن شغور منصب مديرها العام، حيث تنتهي ولاية المدير الحالي في 26 نيسان/أبريل. وسيختار مجلس الوكالة واحدا من أربعة مرشحين ويقترح تعيينه على مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

142 - ويعاني نظام البث العام من مصاعب مالية ولا يزال يواجه صعوبات في الوفاء بمتطلباته القانونية الأساسية. وتطرح جائزة كوفيد-19 تحديات إضافية أمام تحصيل ضريبة الإذاعة والتلفزيون، مما يؤثر على كل هيئات البث العامة الثلاث (إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك (BHRT)، وهيئة إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك (RTFBIH)، وهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا (RTRS)). وتقيد إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك بوقوع انخفاض كبير في الإيرادات، مما يهدد عملها وجودها.

143 - وفي 3 نيسان/أبريل، حذرت مفوضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، دنيا ميياتوفيتش، من أن الحريات الصحفية يجب ألا تتأثر منها التدابير الرامية إلى مكافحة التضليل الإعلامي بشأن جائحة

كوفيد-19. وشددت على أن المراسيم والمقترحات التشريعية الرامية في البوسنة والهرسك إلى المعاقبة على تداول المعلومات التي قد تسبب الذعر يمكن أن تقيد نطاق عمل الصحفيين وتحد من حرية التعبير في منصات التواصل الاجتماعي. وفي 9 نيسان/أبريل، طلب اتحاد صحفيي البوسنة والهرسك أن يتيح الكيانان سبل الوصول الآمن ودون عوائق إلى المعلومات المتعلقة بالقرارات المتصلة بالجائحة. ووفقا للاتحاد، شرع في النظر في عدة قضايا جنائية رفعت بزعم إشاعة "أخبار زائفة" في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا.

عاشرا - البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

144 - تقوم البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، في ظل استمرار ولايتها التنفيذية، بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. وفي هذا السياق، يساورني القلق إزاء تحويل بعض قوات الشرطة في الآونة الأخيرة إلى تشكيلات تكتسي صبغة عسكرية متزايدة، ستترك، إذا ما دعمت بأسلحة ذات سبطانة طويلة وغيرها من المعدات المخصصة للأغراض العسكرية، تأثيرا عميقا ومزعزا لاستقرار على البيئة الآمنة والمأمونة.

145 - وينبغي أن يكون موضع تركيز جميع السلطات في البوسنة والهرسك في سياق الأمن هو الروح المهنية لأجهزة إنفاذ القانون ومساءلتها والتنسيق فيما بينها. وبهذه الطريقة فقط ستكون الشرطة قادرة على خدمة مواطنيها وتوفير السلامة الشخصية والأمن الشخصي لهم. وفي ظل هذه الظروف، يعد رصد مخزونات الأسلحة والذخيرة لدى القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وأجهزة الشرطة تدبيرا مناسباً لضمان تحسين الإلمام بالحالة السائدة وتعزيز بناء الثقة عبر مختلف مكونات قطاع إنفاذ القانون والأمن العام المتمم بدرجة عالية من التجزؤ.

حادي عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

146 - اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في سراييفو يومي 3 و 4 كانون الأول/ديسمبر 2019 لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، وشددوا مرة أخرى على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وعلى دعمهم الكامل للممثل السامي في ضمان احترام الاتفاق والاضطلاع بالولاية المسندة بموجب مرفقه 10 والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وأكد المديرون السياسيون على ضرورة قيام السلطات والمؤسسات المحلية (باستيفاء الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي (خطة "2 + 5"). ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي في 2 و 3 حزيران/يونيه 2020.

147 - وفي الأساس، يجب أن تكون اعتبارات السياسة المتعلقة بالبوسنة والهرسك الركيزة التي يقوم عليها تقييم احتياجات مكتب الممثل السامي من الموارد. وعلى النحو المشار إليه في هذا التقرير، يتضح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لدفع البلد إلى الأمام. وقد عمل مكنتي بشكل حثيث على ترشيد العمليات. وبلغت ميزانية مكتب الممثل السامي ذروتها في عام 2002 حيث وصلت إلى 25 مليون يورو، بملك وظيفي يضم نحو 700 موظف، مقارنة بالميزانية الحالية البالغة 5,3 ملايين يورو وملك وظيفي لا يضم سوى 92 موظفا.

148 - وخلال فترة ولايتي وحدها، انخفضت الميزانية بنسبة 53 في المائة، وانخفض عدد الموظفين بأكثر من 58 في المائة. ومع ذلك، ورغم أن المنظمة واجهت تخفيضات كبيرة في الموظفين والتمويل، فقد ظلت المهام على حالها إلى حد كبير. ومع انخفاض الميزانية بمرور الوقت، يصبح في غاية الصعوبة مواصلة تخفيض التكاليف دون تقليص الخبرات والقدرات الأساسية. وبالنظر إلى كل التحديات المقبلة، لا بد لمكتب الممثل السامي من الاحتفاظ بقدرة فعلية على التخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار والتشجيع على إحراز تقدم لا رجعة فيه. وبشكل تخفيض عدد الموظفين خطراً أكبر على منظمة تعتمد على ما رأسمالها البشري وذاكرتها المؤسسية وخبراتها وشبكات الاتصال التي أقامتها منذ أمد طويل. ولا يسفر تناقص الموارد المالية إلا عن تفاقم المشكلة. والوضع يتطلب أن يتسم مكتب الممثل السامي بالنشاط والفعالية، وأن يقترن ذلك بما يلزم من دعم سياسي ومالي.

149 - وبدون توفير المستوى المناسب من الموارد، تقيد القدرة على الاضطلاع بالمسؤوليات الصادر بها تكليف وتنفيذ الاتفاق الإطاري وعلى الوفاء بشروط إغلاق مكتب الممثل السامي. وذلك ما من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية تعترض بلوغ الهدف النهائي الذي حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، والذي يعتبر أيضاً شرطاً رئيسياً لمسار اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي المشار إليه في رأي المفوضية الأوروبية الصادر عام 2019 بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ثاني عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

150 - يقدم هذا التقرير عملاً بالممارسة المتبعة في تقديم التقارير الدورية لإحالتها إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في قرار المجلس 1031 (1995). وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن. ومن المقرر أن أقدم تقريرتي الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر 2020.